مسح الأسلحة الصغيرة

Security Assessment in North Africa

ورقة إحاطة

نيسان/ أبريل 2024

# الاقتصاد السياسي لبلدية أبو سليم في طرابلس

## صعود جهاز دعم الاستقرار كقوة مهيمنة

آدم هاكان

# المشاركون والمساهمون

**محرر السلسلة:**
ماثيو جونسون

**مدقق الحقائق:**
نيك هادسون

**محررة النسخة الإنجليزية:**
أليساندرا آلن

**التصميم والتخطيط:**
ريك جونز

**المدقّقة اللغوية:**
ستيفاني هويستون

**الخرائط:**
جيليان لوف، MAPgrafix

**تنسيق الإنتاج:**
كاتي لازارو وليونيل كوزيرنك

**الترجمة إلى اللغة العربية:**
نسيم ج. بركات

**تدقيق النسخة العربية:**
سليمة بن شقرة ودارين عطوه

**تصميم النسخة العربية:**
واثق زيدان

نشرت ورقة الإحاطة أولًا باللغة الإنجليزية في نيسان/ أبريل 2024.

نشرت باللغة العربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2024

لا يتخذ برنامج مسح الأسلحة الصغيرة أي موقف فيما يتعلق بالوضع القانوني أو باسم البلدان أو الأقاليم المذكورة في هذا المنشور.

**صورة الغلاف الأمامي:**
حفل افتتاح فرع جهاز دعم الاستقرار في مدينة جنزور، شمال غرب ليبيا، شباط/ فبراير 2023.
المصدر: صفحة جهاز دعم الاستقرار/ فيسبوك

## نبذة عن المؤلف

**آدم هاكان** باحث مختصّ بدراسة الجماعات المسلّحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تشتمل خبرته على تحليل دور الفصائل المتمردة والمسلحة في سياسات الدول، وحوكمة الجماعات المسلحة واستراتيجيات الحشد واقتصاديات النزاع والتفاعلات بين الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الدولية.

## شكر وتقدير

يودّ المؤلّف أن يتقدّم بجزيل الشكر لجميع الذين ساهموا في إعداد هذا العمل البحثي، كما يتوجّه بشكر خاص للعدد الكبير من الأشخاص الذين قابلهم والذين شكّلت رؤاهم وتجاربهم عنصراً قيمًا في إعداد هذه الورقة. كما يود أن يشكر فريق عمل برنامج مسح الأسلحة الصغيرة الذي أتاح له فرصة الوصول إلى الموارد وقدم الدعم اللوجستي والمراجعة النقدية لهذه الورقة البحثية.

# لمحة عامة

برز جهاز دعم الاستقرار المتمركز في بلدية أبو سليم الاستراتيجية كلاعب محوري في ديناميكيات السلطة في ليبيا. ففي البوابة الجنوبية الرئيسية للعاصمة الليبية طرابلس، تحوّلت بلدية أبو سليم من معقل للمقاومة الموالية للقذافي خلال الانتفاضة الليبية عام 2011 إلى معقل يهيمن عليه عبد الغني الككلي (المعروف على نطاق واسع باسم "غنيوة") وجهاز دعم الاستقرار الذي يتبعه. وقد أحكم غنيوة سيطرته على أبو سليم من خلال عمليات اتسمت بالعنف، غالبًا ما كانت ترتبط بالتطورات السياسية على المستوى الوطني. وبذلك، أعاد غنيوة تشكيل الاقتصاد السياسي للبلدية. فقد تمكّن جهاز دعم الاستقرار، بفضل الطابع المهيمن الذي اتسم به الترسيخ العسكري، من الاضطلاع بدور كبير في المجالين السياسي والاقتصادي الأوسع في ليبيا. تقدم ورقة الإحاطة هذه تحليلاً للاقتصاد السياسي لبلدية أبو سليم وسرداً زمنياً لصعود جهاز دعم الاستقرار وتعزيز هيمنته. وتبرز هذه الورقة دور أنشطة الجهاز الاقتصادية في توليد الإيرادات التي تستفيد من انتشاره الجغرافي ومن الشبكات التابعة له، كما تبيّن كيف غيرت المجموعة أسلوب عملها مع مرور الوقت بما يخدم هدفها النهائي المتمثل في ترسيخ سلطتها.

# النتائج الرئيسية

- تمكّن غنيوة ومجموعته من البروز والهيمنة في بلدية أبو سليم عبر العمل تحت رايات مختلفة، حسب الاتجاهات الظرفية، انطلاقا من ادعاء المصداقية الثورية في فترة ما بعد عام 2011، ورفع شعار مكافحة الجريمة بعد عام 2014، وصولاً إلى التشديد على الاستقرار بعد عام 2019.
- في سعيه إلى السيطرة على الاقتصاد السياسي لبلدية أبو سليم، تعمّد جهاز دعم الاستقرار وقيادته تعديل أسلوب عمله ومشاركته في الحكم لتعميق حالة الاعتمادية المشتركة بين المجموعة والسكان.
- شكّلت تداعيات حرب طرابلس عام 2019 – 2020 نقطة تحوّل سمحت لقيادة جهاز دعم الاستقرار بتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي عبر الانتقال من مرحلة النهب إلى استلاب الدولة.
- يختلف جهاز دعم الاستقرار بشكل ملحوظ عن بقية الأطراف في طرابلس من حيث هيمنته الأكثر تفوقاً والأطول أمداً على بلدية واحدة. وعلى الرغم من تأديته دوراً إيجابياً في إرساء الاستقرار في بلدية أبو سليم، فقد كلّفها ذلك الخضوع للعسكرة.

# المقدمة

خلال العقد الماضي، شهد الوضع الأمني في ليبيا تحولات مهمة، ارتبطت بانهيار نظام القذافي عام 2011 وما تبعه من تصدّع في احتكار النظام للعنف. وظهر في أعقاب هذه التطورات عددٌ كبيرٌ من الجماعات المسلّحة، مما مهّد الطريق أمام تهجين القطاع الأمني في ليبيا.[1] وبعد مرور أكثر من 10 سنوات، اضطلع عددٌ من هذه الجماعات نفسها بعدة عمليات لإحكام سيطرتها الميدانية، في حين تم استيعاب الجماعات المماثلة أو القضاء عليها أو إخراجها من الصورة. وبالتزامن مع ذلك، أنشأت هذه الجماعات المسلحة القوية نفسها آليات معقدة ومتنوعة لتدبّر أمورها المالية، في الوقت الذي كانت تقوم فيه بتشكيل وإعادة تشكيل علاقاتها مع المجتمعات المحلية والسلطات الحكومية. كان للأساليب التي اعتمدتها هذه الجماعات القوية في تدعيم وجودها تأثيرات كبيرة على تشكيل الاقتصادات السياسية المحلية. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت شبكاتها تتمتّع بتأثير كبير على السياسة الوطنية، وباتت تتفاعل فعليًا مع أصحاب المصلحة البارزين على المستوى الوطني، فضلًا عن الحكومات الأجنبية.

نموذجٌ مصغرٌ لعمليات إحكام السيطرة هذه كان مسرحه بلدية أبو سليم الشهيرة في العاصمة الليبية. وهي تُعتبر أكبر بلديات طرابلس الاثنتي عشرة، والبوابة الجنوبية الرئيسية للعاصمة الليبية وتحدها طريق المطار ذات الأهمية الاستراتيجية والمطار الدولي المهم في العاصمة. وتعتبر بلدية أبو سليم أيضًا أكثر المناطق اكتظاظًا بالسكان في ليبيا وتضم اثنين من أكبر مستشفيات طرابلس وأكبر سوق للملابس وأحد أكبر ساحات الخردة في غرب ليبيا.

قبل عام 2011، كانت البلدية تشتهر باحتوائها على أكبر سجن سياسي تابع لنظام القذافي. خلال معارك انتفاضة آب/ أغسطس 2011، بقيت بلدية أبو سليم آخر معقل لقوات القذافي، حيث استمرت معارك الكر والفر بين الثوار وقوات النظام لأسابيع بعد سقوط بقية طرابلس في يد الثوار (Malone, 2011).[2] بعد عام 2011، أصبحت بلدية أبو سليم منطقة تنافس على السيطرة والنفوذ بين جماعات مسلحة متعددة. ومن بين هذه الجماعات، خرجت جماعة واحدة فقط منتصرةً من هذه المعارك، ألا وهي الفصيل المعروف اليوم باسم جهاز دعم الاستقرار ، واحتكرت السيطرة الميدانية على المنطقة مع مواصلتها السعي لترسيخ سلطتها.

أثبتت الجماعة التي تُعرف اليوم باسم "جهاز دعم الاستقرار" قدرتها على الصمود، إذ استطاعت اجتياز مراحل متعددة من التطورات في الساحة الليبية، من السلام غير المستقر إلى الحرب الأهلية الشاملة ذات البعد الدولي (Megerisi, 2019). وتحوّلت المجموعة تحت قيادة غنيوة، ذي الشخصية الغامضة، من ميليشيا مشرذمة وغير مؤثرة في بلدية أبو سليم في عام 2011 إلى جماعة مسلحة منظمة تُعتبر مباركة زعيمها شرطًا أساسيًا لحصول أي رئيس وزراء طموح على موطئ

قدم في طرابلس. ففي عام 2022، شكّل اصطفاف غنيوة وجهاز دعم الاستقرار المتمركز في طرابلس العامل الحاسم الرئيسي في الاشتباكات بين المتنافسين على منصب رئاسة الوزراء، مما يدل على أن نفوذ جهاز دعم الاستقرار – وبشكل أخص نفوذ رئيسه – يتجاوز حدود معقله في بلدية أبو سليم (Lacher, 2023).

تعد تجربة جهاز دعم الاستقرار التابع لغنيوة استثنائيةً ليس فقط بسبب النفوذ الحالي الذي تتمتّع به الجماعة، بل لأنها تقدم أيضًا فكرة قيّمة حول عمليات ترسيخ الجماعات المسلحة المحلية لسيطرتها مع مرور الوقت. فهي تبيّن كيف يمكن أن يكون مسار الجماعات المسلّحة نحو ترسيخ وجودها متشعبًا، وكيف بوسعها أن تستخدم استراتيجيات مختلفة بناءً على العوامل الظرفية، وكيف أن الانتصارات العسكرية ليست بالضرورة العنصر المحدد الرئيسي في تقييم قدرة جماعة معينة على تعزيز نفوذها. بالإضافة إلى ذلك، يصلح جهاز دعم الاستقرار التابع لغنيوة أيضًا كدراسة حالة في تسليط الضوء على المقايضات التي تحصل لضمان الاستقرار المحلي. فمن بلدية أبو سليم ذات الحجم المتواضع والمستقرة نسبيًا، لم يعد نفوذ غنيوة يقتصر على الساحة العسكرية المحلية بل امتد تأثيره بشكل واضح إلى السياسة والاقتصاد على المستوى الوطني، وإلى رسم ملامح المستقبل القريب في ليبيا.

تهدف ورقة الإحاطة هذه إلى استكشاف مختلف جوانب تطوّر جهاز دعم الاستقرار وإحكامه السيطرة مع مرور الوقت على بلدية أبو سليم، أكثر أحياء ليبيا اكتظاظًا بالسكان. ستستعرض هذه الإحاطة أولًا الخط الزمني لنشوء الجماعة، وتتتبع مسار تأسيسها وتطورها اللاحق، فضلًا عن مراحل توسعها المختلفة في بلدية أبو سليم. وستبحث الورقة ثانيًا في الأنشطة الاقتصادية للجهاز، بما في ذلك بعض مصادر الدخل المتنوعة التي استفادت منها الجماعة. ثالثًا، ستنظر الورقة في علاقة الجماعة بالمجتمعات والدوائر المحلية. وستتطرّق أخيرًا إلى السمات المميزة لجهاز دعم الاستقرار، خاصةً أساليب تشكيل علاقاته مع الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمعات المحلية والسلطات الوطنية. ويهدف تحليل هذه الجوانب إلى اكتساب فهم شامل للمسيرة الفريدة لجهاز دعم الاستقرار. وفي حين يقدّم هذا التحليل المتعمق دراسة حالة واحدة فقط حول إحكام الجماعات المسلحة لسيطرتها في ليبيا، إلا أنه يخلص إلى البحث في الآثار المترتبة على ذلك، وكذلك الدروس المستفادة من السياسات والتي تنطبق على الجماعات الأكبر والأضخم والأكثر تنوعًا في البلاد.

ترتكز ورقة الإحاطة هذه بشكل رئيسي على المقابلات التي أجراها المؤلّف في طرابلس في عامي 2022 و2023. كما تستند أيضًا إلى مقابلات سابقة أجريت خلال النزاع في طرابلس في عام 2019، فضلًا عن الأبحاث الموسّعة التي أجراها المؤلّف حول ليبيا بين عامي 2011 و2022. ومن بين الشخصيات التي قابلها المؤلّف عدد من المسؤولين الأمنيين والبيروقراطيين الليبيين، فضلًا عن مجموعة من الأكاديميين والسياسيين والصحفيين والسكان المحليين.

## جهاز دعم الاستقرار ومسيرته المتقلّبة نحو تحقيق الهيمنة

### أصول متجذرة في الثورة ونمو مبكر

لم يكن غنيوة معروفًا في ليبيا على نطاق واسع قبل عام 2011، إذ كان مواطنًا عاديًا من مواليد مدينة ككلة3 المتواضعة، وكان يمتلك مخبزاً في منطقة أم درمان في بلدية أبو سليم .[4] تغيّر كل ذلك في شهر آب/ أغسطس من عام 2011، وذلك مع سقوط طرابلس تدريجيا في يد الثوار الذين تدفقوا إلى العاصمة من مصراتة والزنتان وجبل نفوسة. استغل غنيوة هذا الزخم وتحرّك إلى جانب العشرات من سكان بلدية أبو سليم المنحدرين من ككلة للإطاحة بقوات النظام التي جعلت من البلدية آخر معقل لها في العاصمة (حرب، 2015).[5] عند انتزاع السيطرة الميدانية من قوات النظام المنسحبة، استولى غنيوة ورجاله على ثكنة عسكرية تعود إلى عهد النظام في منطقة أم درمان. ولا يزال هذا المعسكر حتى يومنا هذا المقر الرئيسي لغنيوة في بلدية أبو سليم.

وقد لعبت الولاءات القبلية دورًا مهمًا في تشكيل ميليشيا غنيوة الأولى. ونظرًا إلى كون بلدية أبو سليم من بين آخر معاقل النظام في العاصمة الليبية، كان من البديهي أن تتحرك بعض الجماعات الثورية القادمة من خارج العاصمة نحو المنطقة المأهولة بالسكان ليس فقط لمواجهة قوات النظام، بل أيضًا للظفر بغنائم الحرب والأراضي (فرانس 24، 2011).[6] مستفيدًا من هذه الدينامية القائمة، عمد القائد الثوري المغمور آنذاك والمنحدر من ككلة إلى تجنيد كوادر ثورية من أبناء مدينته لتعزيز قوام ميليشيته الناشئة في بلدية أبو سليم . بحلول أواخر عام 2011، كانت جماعة غنيوة تضم 30 إلى 45 ثائرًا، معظمهم من ككلة.[7]

شكّلت التعدّدية الأمنية سمة بارزة في المشهد الليبي بعد الثورة، ولم تكن بلدية أبو سليم استثناءً.[8] فعلى الرغم من تزعّمه إحدى الجماعات الصغيرة الأولى التي تحرّكت داخل البلدية، إلا أن غنيوة وجماعته لم يكونا الأكثر تأثيرًا فيها. فقد برز المجلس العسكري المحلي في أبو سليم برئاسة صلاح البركي، السجين السابق في سجن أبو سليم، كقوة مهيمنة في البلدية عام 2011. ويعود تفوّق البركي، المنحدر من ترهونة، وقواته، في جزء كبير منه إلى شبكته الخاصة الممتدة بين الوسطين الثوري والإسلامي بسبب خلفيته الشخصية.[9] ومع ذلك، تمكّن غنيوة في ذلك الوقت من ادعاء "الثورية" بسهولة، واستفاد بذلك من دعم البركي. كانت قوات غنيوة تعمل اسميًا تحت مظلة المجلس العسكري أبو سليم التابع للبركي، على الرغم من احتفاظها باستقلاليتها العملياتية بشكل عام.[10]

في المرحلة التي أعقبت الثورة مباشرةً، أصبح الموقف المتصوّر للمجتمعات المحلية من الثورة أحد أبرز علامات الهوية المجتمعية وضوحًا (Badi, 2020).

وكانت قوى الثورة تنظر بعين الريبة إلى بلدية أبو سليم ، اللتي ظلت تحمل وصمة اعتبارها موالية للنظام حتى يومنا الحالي. واستمر الشعور بأن الثورة "غير مكتملة" بعد سقوط طرابلس بيد الثوار، إلا أن هذه النزعة كانت بارزة أكثر في بلدية أبو سليم – حيث ركز الثوار خطاباتهم علي القضايا الأمنية – أكثر من أي مكان آخر في طرابلس (Wehrey, 2012). لم تكن هذه الدينامية غائبة عن غنيوة الذي استغل هذا الانطباع لمصلحة جماعته. وإذ تذرّع بحاجته إلى الدعم العسكري لمواجهة "تهديدات النظام"[11] في أبو سليم، طلب غنيوة الدعم العسكري من القادة في حي سوق الجمعة الذي يهيمن عليه الثوار. وقد أكسبت هذه الديناميكية غنيوة رضا القوى الثورية في وقت كانت فيه مؤامرات عودة النظام في أوجها. في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، ضُمت جماعة غنيوة إلى اللجنة الأمنية العليا التي أنشأها المجلس الوطني الانتقالي (Wehrey, 2014). وجاء تعيين هاشم بشر، وهو إسلامي من سوق الجمعة، على رأس اللجنة الأمنية العليا فرع طرابلس، كمكسب لغنيوة (الجزيرة مباشر، 2013). وبعد توطيد علاقته مع بشر[12] مستعينًا بالسردية والشبكة ذاتها، تمكّن غنيوة من تأمين بعض السيارات و"مركبات آلية" مزودة بالمدافع الرشاشة المضادة للطائرات عن طريق اللجنة الأمنية العليا،[13] وأصبحت جماعته تعرف باسم اللجنة الأمنية العليا فرع أبو سليم. وعلى غرار الكتائب الأخرى التابعة لهذه اللجنة، واصلت هذه الكتيبة عملها دون رقابة تذكر من مقر قيادة اللجنة الأمنية العليا (Wehrey, 2014).

بالنسبة إلى الجماعات المسلحة في طرابلس، فإن المرحلة الانتقالية التي بدأت بانتخاب المؤتمر الوطني العام في تموز/ يوليو 2012 كانت حاسمةً (فرانس 24، 2013). وقد كان لدى النخب الليبية رؤى وأجندات متضاربة انسحبت على المجال السياسي، مما أدى إلى إغراقه بالحسابات الصفرية وعرقلة الإصلاح والتقدم الحقيقي. وازدادت التحالفات السياسية والعسكرية بروزًا، في حين أدى الإنقسام الاجتماعي إلى اشتعال المواجهات بين الجماعات المسلحة المحلية (Lacher, 2013). وبحلول عام 2013، أصيب المواطنون بخيبة أمل من ميليشيات ما بعد الثورة في جميع أنحاء البلاد بسبب تفشي حالة الانفلات الأمني (الجزيرة، 2013أ). أصبحت طرابلس، التي كانت تضم معظم المؤسسات الليبية بالإضافة إلى مقر المؤتمر الوطني العام، ساحةً للتنافس بين الجماعات المسلحة التي تمثّل مصالح مختلف الجهات الاجتماعية والسياسية المعنية أو تعمل بالنيابة عنها. ونتيجة لذلك، برز في العاصمة توجّه شعبي يدعو إلى طرد الجماعات الثورية القادمة من خارج طرابلس، والتي اعتبرت مسؤولة عن حالة انعدام الأمن (هيومن رايتس ووتش، 2013أ).

وعلى الرغم من أن معظم عناصر غنيوة لم يكونوا من أصيلي طرابلس، إلا أن سكان المدينة كانوا ينظرون إلى غنيوة وميليشياته على أنهم من أبناء العاصمة، الأمر

الذي جعلهم يحظون بتقدير أكبر من نظرائهم المنحدرين من مصراتة أو الزنتان والمتمركزين في طرابلس.[14] فحتى المجلس العسكري أبو سليم، الذي كان مجرّد ذكر اسمه وقيادته يستحضر إلى الأذهان الأفكار الثورية والارتباط بالإسلاميين،[15] أصبح يثير أفكارا سلبية لدى سكان البلدية. مع ذلك، كانت للشرعية الاجتماعية المتزايدة آثار محدودة في الممارسة العملية: فقد استمر البركي ومجلسه في التفوق على غنيوة وجماعته في البلدية.[16]

في عام 2013، وبسبب موقعها الاستراتيجي، أصبحت بلدية أبو سليم أحد مسارح التوتر بين الجماعات المتمركزة في طرابلس، وهي دينامية كادت أن تقضي على جماعة غنيوة (المجلس المحلي الفيس بوكي لأحرار وحرائر ليبيا والعرب، 2013). فأحد الصراعات المحتدمة دار بالفعل بين القوات المتحالفة مع المجلس العسكري أبو سليم بقيادة الإسلاميين – بما في ذلك كتيبة غنيوة التابعة للجنة الأمنية العليا – وكتائب الزنتان الأكثر قوة عسكريًا والمتمركزة في العاصمة. وتعزى التوترات جزئيًا إلى الترتيبات الأمنية غير المستدامة في طرابلس وإلى شراسة كتائب الزنتان التي كانت تهيمن على طريق المطار والمطار الدولي المجاورين لأبو سليم وتستمد تمويلها منهما (تاريخ ليبيا، 2014).[17] وقد أدى اصطفاف المجلس العسكري أبو سليم وكتائب الزنتان مع أطراف سياسية متعارضة في المؤتمر الوطني العام إلى تفاقم هذا الانقسام (الجزيرة، 2024أ). وبلغت المواجهات المتكررة وسياسة حافة الهاوية ذروتها في اشتباكات أبو سليم في حزيران/ يونيو 2013، مع تسجيل أول حالة لحرب شوارع واسعة النطاق داخل أبو سليم في فترة ما بعد الثورة، بين كتيبة غنيوة من جهة وقوات الزنتان من جهة أخرى (Eaton, 2023; زنتاني حر، 2013). وردًا على اعتقال غنيوة مجموعةً من الأفراد المنحدرين من الزنتان بتهم تهريب المخدرات، شنت كتائب الزنتان في العاصمة هجمات على ثكنات غنيوة في أبو سليم.[18] واستفادت كتائب الزنتان من التفوق العسكري في العتاد والعتيد، فنهبوا كامل أسلحة غنيوة ومركباته من أبو سليم قبل أن ينسحبوا منها، وحرروا 130 معتقلًا من أحد سجونه السرية خلال هذه العملية.[19] كادت هذه الهزيمة العسكرية الأولى أن تنهي وجود غنيوة وكتيبته التابعة للجنة الأمنية العليا في أبو سليم.

## الانتهازية وتداعيات عملية فجر ليبيا

على الرغم من تكبّده خسائر فادحة على يد كتائب الزنتان في حزيران/ يونيو 2013، إلا أن مواجهة غنيوة لهم جعلته يكسب ثناء المعسكر الثوري المزعوم داخل العاصمة وخارجها.[20] كان أصحاب المصالح السياسية والعسكرية الذين تربطهم صلات بالأوساط الإسلامية والثورية المتشددة يعتبرون أنفسهم آنذاك الحصن المنيع أمام الحركة المتنامية المناهضة للثورة التي تجتاح المنطقة (الجزيرة، 2013ب). وكان الإسلاميون والثوريون المتشددون في ليبيا ينظرون إلى هذه الحركة على أنها مدبرة من خصمهم السياسي في المؤتمر الوطني العام، أي تحالف القوى الوطنية. وبالتالي، شكّلت كتائب الزنتان في العاصمة تهديدًا أيضًا، نظرًا إلى اصطفافها وعلاقاتها مع التحالف.[21] وما زاد من العداء الثوري تجاه كتائب الزنتان هو تصالحها مع ضباط من عهد النظام، وتجنيد هؤلاء الضباط لاحقًا في صفوفها.[22] وإذ اعتبرت القوى الإسلامية والثورية المسلحة أن تحالف القوى الوطنية كان يدبّر انقلابًا ناعمًا في أحسن الأحوال، أو عودة نظام القذافي في أسوئها، سارعت الجهات الإسلامية والثورية المسلحة في أيار/ مايو 2013 إلى إجبار المؤتمر الوطني العام على تمرير قانون العزل السياسي الشامل الذي منع آلاف المسؤولين الليبيين من تولي المناصب الرسمية (Human Rights Watch, 2013b). وقد جاء استخدام السلطة لأهداف سياسية قبل شهر من اندلاع الاشتباكات بين كتيبة غنيوة وكتائب الزنتان في حزيران/ يونيو. ومن هذا المنظور، كان الصدام بين كتائب الزنتان وكتيبة غنيوة المتحالفة مع المجلس العسكري أول حالة تصادم عنيف بين الثوار وخصومهم. وقد شكّلت تلك التطورات مكسبًا غير متوقع لغنيوة، حيث ادّعى بسهولة تبنيه للعقيدة الثورية، ملتمسًا دعم الإسلاميين والقوى الثورية لإعادة تشكيل كتيبته وتوحيدها.[23] وقد كان لعلاقات البركي داخل المؤتمر الوطني العام دور فعال في هذا المسعى، وتمكّن غنيوة من استعادة موطئ قدمه في أبو سليم بفضل دعمه.[24]

وانحاز غنيوة بشكلٍ مباشر بعد ذلك إلى التحالف الثوري للاستفادة من دعمهم العسكري.[25] عندما أطلق خليفة حفتر عملية الكرامة في أيار/ مايو 2014، اقتحمت كتائب الزنتان في طرابلس المتحالفة مع حفتر مقر المؤتمر الوطني العام في بلدية أبو سليم (دويتشه فيله، 2014). وضع ذلك غنيوة في مواجهة كتائب الزنتان مرة أخرى ومهّد الطريق لانضمام غنيوة في نهاية المطاف إلى عملية "فجر ليبيا" (الوسط، 2014أ). تمثّل الهدف العسكري المباشر للعملية التي أطلقها في تموز/ يوليو 2014 تحالف من الثوار والإسلاميين تحت رعاية المجلس العسكري مصراتة بطرد كتائب الزنتان من طريق المطار والمطار الدولي في العاصمة (الجزيرة، 2014ب).[26] وانحاز المجلس العسكري أبو سليم التابع للبركي، شأنه شأن غنيوة، إلى عملية فجر ليبيا. كما سارع الثوار والإسلاميون داخل المؤتمر الوطني العام إلى إعلان دعمهم للعملية (العربي، 2014). بعد أسابيع من القتال، نجح التحالف في تحقيق هدفه العسكري إذ طُرد عناصر كتائب الزنتان من العاصمة، لكن مطار طرابلس الدولي خرج عن الخدمة بسبب الاشتباكات العنيفة (فرانس 24، 2014؛ ماركي واليعقوبي، 2014). كان للطبيعة المدمرة للحرب، إلى جانب إجلاء معظم الموظفين الدبلوماسيين وتدمير المطار المدني الوحيد في طرابلس آنذاك، تأثير سلبي كبير على السكان الليبيين. وعلى الرغم من النجاح في طرد كتائب الزنتان، إلا أن الكلفة الباهظة للانتصار في الحرب الأهلية عام 2014 أصبحت عبئًا على تحالف فجر ليبيا.

بعد انسحابها من طرابلس، آثرت كتائب الزنتان استهداف مدينة ككلة – مسقط رأس غنيوة الواقعة على بعد 150 كيلومترًا جنوب غرب طرابلس – التي يشتبه في أنها كانت تُعد كنقطة انطلاق للكتائب المشاركة في عملية فجر ليبيا في هجوم محتمل على الزنتان.[27] كانت هذه اللحظة حاسمة بالنسبة إلى غنيوة الذي تحرّك في تشرين الأول/ أكتوبر 2014 إلى مسقط رأسه للدفاع عنه إلى جانب عناصره في طرابلس والذين ينحدرون من ككلة.[28] اندلعت بعض أعنف المعارك التي شهدها تاريخ ليبيا ما بعد الثورة في ككلة لأسابيع. وعلى الرغم من استفادتها من دعم عسكري كبير من تحالف فجر ليبيا، فقد هُزمت كتيبة غنيوة وثوار ككلة وانسحبوا إلى طرابلس (الجزيرة، 2014ج؛ الوسط، 2014ب). ونزح أكثر من 4000 أسرة في ككلة داخليًا مع احتلال الزنتان لبلدتهم بعد القصف العشوائي (Cousins, 2014; IOM, 2017, p. 14). وجد غنيوة في هذه الهزيمة فرصةً سانحةً، فعرض على غالبية الأسر النازحة في ككلة مأوى مجانيًا في مشروع سكني غير مكتمل في محيط بلدية أبو سليم.[29] وقام أيضًا بتجنيد شبابهم – و كان قد سلّح معظمهم وقاتل معهم في ككلة – في كتيبته التابعة للجنة الأمنية العليا.[30]

شكلت تبعات عملية فجر ليبيا نقطة تحول بالنسبة إلى كتيبة غنيوة في أبو سليم. فقد أدى تجنيد شباب ككلة النازحين ضمن مجموعته إلى توسيع صفوفها بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، كان غنيوة قد احتفظ أيضًا بترسانة من الأسلحة الثقيلة – ولاسيما الدبابات والمدافع – التي زوّده بها المجلس العسكري مصراتة خلال المعارك في ككلة.[31] وبعد مرور أشهر فقط على هزيمة غنيوة في ككلة، لقي البركي، رئيس المجلس العسكري أبو سليم، حتفه في اشتباكات ضد الكتائب المتحالفة مع حفتر في العزيزية في آذار/ مارس 2015. وعلى الرغم من حلول عمرو، شقيق البركي، مكانه في قيادة المجلس العسكري، إلا أن نفوذ المجلس تضاءل وطغى عليه تدريجيًا نفوذ اللجنة الأمنية العليا فرع أبو سليم بقيادة غنيوة والتي أصبحت الآن أكثر قوة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يصبح فيها غنيوة القوة المهيمنة في بلدية أبو سليم، حيث خرج بمظهر المنتصر بعد سلسلة من الهزائم العسكرية المتتالية.

## إعادة تصميم الهوية وصعود القوة المهيمنة لبلدية أبو سليم

لقد كان لتداعيات النزاع في عام 2014 والتحولات السياسية التي أعقبته تأثير كبير على المشهد الأمني في طرابلس. فمن جهة أولى، عمدت حكومة الإنقاذ الوطني المنبثقة عن المؤتمر الوطني العام والتي تم تشكيلها في

آب/ أغسطس 2014، على الرغم من عدم الاعتراف بها دوليا، إلى تشكيل الانتماءات المؤسسية للجماعات المسلحة في العاصمة. فقد أنشأت وزارة الداخلية في الحكومة الجديدة التي تم تشكيلها كحكومة حرب، جهازًا أمنيًا مركزيًا في طرابلس بهدف تعزيز الأمن في العاصمة، وهي المنطقة الوحيدة التي تسيطر عليها الحكومة فعليًا.[32] وقد أتاح هذا القرار المجال أمام غنيوة من بين أطراف أخرى – لتأمين تبعية جديدة لكتيبته التي تتخذ من بلدية أبو سليم مقرًا لها.[33] كان مردّ هذا السعي وراء انتماء جديد قرارٌ صادرٌ عن وزارة الداخلية في العام السابق ينص على حل اللجنة الأمنية العليا بحلول نهاية عام 2013، وهو القرار الذي أفقد غنيوة ارتباطه المؤسسي بالدولة (وكالة الأنباء الليبية، 2013). وتحوّلت كتيبة غنيوة التابعة للجنة الأمنية العليا، التي دُعّمت صفوفها بمجندين جدد وأسلحة تم الحصول عليها حديثًا، إلى الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم (Lacher and al-Idrissi, 2018).[34]

أما الدينامية الثانية التي أثرت على أمن طرابلس فكانت نتيجة ثانوية لانقسام تحالف فجر ليبيا ومحادثات الصخيرات الجارية آنذاك بقيادة الأمم المتحدة لتشكيل حكومة وحدة وطنية (المصري اليوم، 2015). وقد أدى ذلك إلى زيادة التوترات بين الجماعات المتمركزة في طرابلس – بما في ذلك جماعة غنيوة – حول برنامجها السياسي المفضل للمضي قدمًا ومواقفها من عملية الحوار. وسرعان ما وصلت هذه التوترات إلى ذروتها، مع انتهاء محادثات الصخيرات بتوقيع الاتفاق السياسي الليبي في ديسمبر 2015، والذي نص على إنشاء المجلس الرئاسي وتشكيل حكومة الوفاق الوطني الشاملة للجميع (UNSMIL, 2015). لكن الجزء الخاص بالترتيبات الأمنية المؤقتة في الاتفاق السياسي الليبي، والذي كان من المفترض أن يضمن وصول المجلس الرئاسي الجديد إلى طرابلس، تُرك مبهماً عن قصد (Lacher and al-Idrissi, 2018). كانت هذه الترتيبات بالغة الأهمية لأن طرابلس كانت لا تزال تحت سيطرة الجماعات المسلحة التي حشدت قواتها كجزء من قوات فجر ليبيا، وكانت أيضاً مقر حكومة الإنقاذ الوطني التي رفضت الاتفاق السياسي الليبي.

عاد بشر، الرئيس السابق للجنة الأمنية العليا والتي تم حلها الآن، إلى طرابلس بعد فترة وجيزة من توقيع الاتفاق السياسي الليبي بصفته الوسيط غير الرسمي بين لجنة الترتيبات الأمنية التابعة للمجلس الرئاسي والجماعات المسلحة في العاصمة. وبتكليفه بتأمين وصول المجلس الرئاسي إلى العاصمة، اعتمد بشر في المقام الأول على شبكته في مسقط رأسه سوق الجمعة لبناء تحالف مؤيد للمجلس. كانت أولوياته المباشرة تتمثّل بتأمين دعم قوة الردع الخاصة التي تسيطر على مطار معيتيقة الدولي، وكتيبة النواصي التي كانت تسيطر على الميناء والقاعدة البحرية.[35] وقرر كل من غنيوة وهيثم التاجوري، قائد كتيبة ثوار طرابلس، وكلاهما كان على صلة ببشر من خلال اللجنة الأمنية العليا، الاصطفاف إلى جانب المجلس الرئاسي الجديد[36]، بعد أن استشعرا هبوب رياح التغيير مع وصول المجلس الرئاسي عبر قاعدة بوستة البحرية التي تخضع لسيطرة كتيبة النواصي في آذار/ مارس 2016.

و بالتالي، عمل المجلس الرئاسي على تركيز اللغة المستخدمة في الاتفاق السياسي الليبي على الترتيبات الأمنية، والذي نصّ على "انسحاب التشكيلات العسكرية من المدن" (الوسط، 2017أ، UNSMIL, 2015, art. 34). وانتهزت بعض الجماعات المسلحة المتمركزة في طرابلس الفرصة واستغلّت عملية الأمم المتحدة والمؤسسات التي أنتجتها لاكتساب الشرعية، ولبّت بالتالي طلبات المجلس الرئاسي. وقد استفاد غنيوة وكتيبته، التي أصبحت تحمل اسم الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم وتتبع لوزارة الداخلية بعد أن أعيد تشكيلها كقوة للشرطة ومكافحة الجريمة، من سعي المجتمع الدولي الحثيث لتحقيق الاستقرار في طرابلس لمواجهة الأعداء المحليين وطردهم من العاصمة.[37] وفي حين أن الخطوط الرئيسية للصراع في طرابلس كانت مبنية بالفعل على أساس الانقسامات بين مؤيدي حكومة الوفاق الوطني ومعارضيها، إلا أن طموحات التوسع وتعزيز الحضور الميداني والرغبة في تأكيد السيطرة على المؤسسات والمرافق المرتبطة بالدولة لعبت دوراً أيضاً، خاصة في أبو سليم (Lacher and al-Idrissi, 2018). وقد مهد ذلك الطريق لبروز غنيوة كقوة مهيمنة في أبو سليم.

وبين عامي 2016 و2017، تحرك غنيوة بالتنسيق مع ثلة من الجماعات الأخرى الموالية لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس ضد معارضيه. وفي تحول مصيري للأحداث، في أوائل عام 2016، انقلبت الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم أولًا على حليفها القديم، المجلس العسكري أبو سليم، الذي غيّر اسمه إلى "كتيبة الشهيد صلاح البركي". ودارت الاشتباكات للسيطرة الميدانية مع كتيبة البركي في أبو سليم طوال عام 2016، إلى أن جرى في نهاية المطاف إبعاد الكتيبة جنوب أبو سليم باتجاه الهضبة في شباط/ فبراير 2017 (المرصد، 2016أ؛ الوسط، 2017ب؛ دويتشه فيله، 2016).[38] كما اشتبك غنيوة مع قوات مصراتة في الهضبة طوال عام 2016،[39] وطلب دعم التاجوري في جهوده لطردهم من أراضيه (الوسط، 2016أ).[40] وفي آذار/ مارس 2017، توسّع غنيوة أكثر فأكثر، وطرد كتيبة الإحسان التابعة للجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية من آخر معقل لها في غابة النصر، وتمكّن بمساعدة كتيبة ثوار طرابلس التابعة للتاجوري، من طرد وحدات قوة الأمن الرئاسي الموالية للمؤتمر الوطني العام من محيط فندق ريكسوس قرب بلدية أبو سليم. وقد شن تحالف من القوات بقيادة القائدين المنحدرين من مصراتة محمد بعيو وصلاح بادي الساخطين على غنيوة عدة هجمات فاشلة على الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم في أيار/ مايو 2017 (الوسط، 2017ج). وفي نهاية المطاف، وضع غنيوة والتاجوري حداً لهذا التهديد بإخراج هذه القوات خارج الحدود الإدارية لطرابلس في تموز/ يوليو، حيث استولوا على سجن الهضبة الاستراتيجي ونزلائه الذين كانوا يتمتعون بنفوذ كبير (الجزيرة، 2017ج).

في أقل من عامين، بسط غنيوة هيمنته على بلدية أبو سليم، وفرض سيطرته على فندق ريكسوس، مقر المجلس الأعلى للدولة الجديد الذي أنشأه الاتفاق السياسي الليبي، وقصور الضيافة الاستراتيجية، وغابة النصر. وقد عزز ذلك احتكار ما يسمى بـ "رباعي الميليشيات" – أي كتيبة النواصي وقوة الردع الخاصة وكتيبة ثوار طرابلس والإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم – السيطرة على العاصمة وهيمنة غنيوة على أبو سليم (Lacher and al-Idrissi, 2018).

## القمع والتعبئة في زمن الحرب والتشعبات

كان احتكار رباعي الميليشيات للسلطة في طرابلس السمة التي طبعت المشهد الأمني في العاصمة الليبية خلال عامي 2017 و2018. لم تشهد هيمنة غنيوة على أبو سليم، في معظم الأحيان، أي منافسة ميدانية، إلا أنّه اتخذ عدة تدابير "لحماية" قواته وتعزيز القيادة والسيطرة على وحداته من خلال التهميش والقمع العنيف.[41] كما سعى غنيوة إلى تعزيز الشرعية الاجتماعية لمجموعته داخل أبو سليم. ومن بين الاستراتيجيات التي اعتمد عليها إطلاق حملات تجنيد داخل البلدية نفسها، وهو مسعى يهدف إلى جعل تركيبة الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم أكثر تمثيلا للتركيبة السكانية الواقعة ضمن المنطقة الخاضعة لسيطرته.[42] وجعل ذلك من غنيوة رب عمل ومُعيل في وقت تعاني فيه البلاد، لا سيما فئة الشباب، من الضائقة الاقتصادية. وثمة استراتيجية أخرى اشتهر بها غنيوة في جميع أنحاء طرابلس، وهي إجبار الشركة العامة للكهرباء في ليبيا وموظفيها على منع تطبيق خطط قطع التيار الكهربائي في أبو سليم.[43] وقد عزز ذلك بشكل كبير شعبية غنيوة في منطقته، على الرغم من أن تنظيمه كان جزءًا من المجموعة الرباعية التي اكتسبت سمعة سيئة بسبب الإثراء غير المشروع طوال سنوات سيطرتها على العاصمة.

أدى هجوم حفتر الشهير على طرابلس في نيسان/ أبريل من عام 2019 إلى الإطاحة باحتكار الرباعي للسلطة، وهدد هيمنة غنيوة على أبو سليم. لم تكن مجموعة غنيوة من بين الجماعات المتمركزة في طرابلس التي ركز حفتر على التفاوض معها للاستيلاء على العاصمة. بدلًا من ذلك، ركزت القوات المسلحة العربية الليبية على إجراء محادثات مع ميليشيا الكانيات من ترهونة؛ وكتائب الغريان بقيادة عادل دعاب؛ وفصائل الزاوية بقيادة محمود بن رجب والأخوة بوزريبة؛ وناجي قنيدي، قائد كتيبة فرسان جنزور؛ وكتيبة ثوار

طرابلس التابعة للتاجوري. وقد انهارت الترتيبات مع فصائل الزاوية، التي كانت حاسمة في السيطرة على طرابلس، في اليوم نفسه الذي شن فيه حفتر هجومه – بسبب تراجع بن رجب عن اتفاق يسمح لقوات حفتر بالمرور الآمن إلى جنزور. ومع تضاؤل فرص شنّ حرب خاطفة على طرابلس، كان من الواضح أن حفتر عازمٌ على استخدام الوسائل العسكرية للاستيلاء على العاصمة. احتشدت عدة جماعات من ضواحي طرابلس بسرعة لمواجهة هجوم حفتر، لا سيما وحدات من مصراتة والزاوية والزنتان. وقد وضع هذا الأمر العبء على الجماعات المتمركزة في طرابلس إما للانضمام عسكريًا إلى القتال أو الاعتراف علنًا برغبتها في التفاوض مع حفتر. في 10 نيسان/ أبريل، جمع السراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني آنذاك، ممثلين عن الجماعات المسلحة في قاعدة بوستة البحرية في طرابلس لاستطلاع مواقفهم بشأن إضفاء الطابع الرسمي على إنشاء تحالف مع جماعات أخرى متمركزة في الغرب للدفاع عن طرابلس. وقد أضفى الاجتماع، الذي اختارت فيه جماعات طرابلس وضع خلافاتها مع الجماعات الغربية الأخرى جانبًا والحشد تحت مظلة حكومة الوفاق الوطني، الطابع الرسمي على التحالف الجديد. انحاز المجلس الأعلى للدولة – والتحالف الرباعي الأوسع نطاقًا – إلى صف الجماعات المسلحة الغربية التي احتشدت لمقاومة الهجوم.[44]

على الرغم من وجود هدف عسكري مشترك، إلا أن الأحقاد القديمة من مرحلة ما بعد عملية الفجر، لاسيما بين جماعات مصراتة التي حُشدت في ضواحي طرابلس والتي اشتبكت سابقًا مع الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم التابعة لغنيوة، أثّرت على عملية التعبئة.[45] كان غنيوة، الذي افتقرت جماعته المتمركزة في طرابلس إلى أي خبرة قتالية تذكر مقارنة بوحدات مصراتة والزنتان الأكثر خبرة، مصرًا في البداية على عدم السماح بنشر قوات أخرى باتجاه خط الهضبة الأمامي عبر بلدية أبو سليم، لأنه كان يخشى ألا تغادر أبداً.[46] وقد أدى ذلك إلى تكبد الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم خسائر فادحة في الأشهر الأولى من الهجوم، بما في ذلك خسائر في صفوف القادة الميدانيين. تغيّر موقف غنيوة من السماح بانتشار الوحدات الأخرى عندما أصبح جهاز الإدارة العامة التابع له يُعرف كنقطة الضعف في دفاعات طرابلس، مع تركيز تحالف حفتر – ولاحقاً مرتزقة فاغنر – على اختراق طرابلس عبر بلدية أبو سليم والمناطق المجاورة لها مع استمرار الحرب (Ibrahim and Barabanov, 2021؛ قناة ليبيا الرسمية، 2020).[47]

شكّلت النهاية الرسمية للهجوم على طرابلس في حزيران/ يونيو من عام 2020 لحظةً حاسمةً أخرى بالنسبة للإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم التابع لغنيوة. ففي الوقت الذي حقق فيه تحالف "بركان الغضب" المناهض لحفتر انتصاراً بفضل تدفق الدعم التركي، أصبح غنيوة ضعيفاً وواهنًا (Badi, 2021; Megerisi, 2020). كان الأداء العسكري لجماعته خلال الحرب ضعيفًا وباهتًا، كما عانت صفوفه من خسائر فادحة. ولم تستفد جماعته بشكل كبير من المساعدة الأمنية التركية، على عكس بقية نظرائه من غرب ليبيا.[48] بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الوحدات المتحالفة مع بركان الغضب – ومعظمها من مصراتة – كانت تنظر إلى غنيوة وجماعته على أنها السبب في طرد الجماعات الثورية من العاصمة بعد توقيع الاتفاق السياسي الليبي. ولعل ما زاد الطين بلة، أن كتيبة ثوار طرابلس، التي تعتبر من أقوى حلفاء الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم في طرابلس، عانت أيضًا من انقسام كبير في أعقاب الحرب. ولذلك، وعلى الرغم من الاعتراف بفضله في المساعدة في الدفاع عن العاصمة، إلا أن غنيوة تُرك معزولًا.

ومع ذلك، استفاد غنيوة مرّة أخرى من المناخ السياسي واستغل ضعف حكومة الوفاق الوطني ورئيس وزرائها فايز السراج وعزلتها الدولية، ليعيد توحيد قواته مرة أخرى. وكان السراج قد ضاق ذرعًا بطموحات وزير الداخلية في حكومة الوفاق الوطني آنذاك، فتحي باشاغا، وسعيه ليحل محله في منصب رئيس الوزراء. وفي ظل الحوار السياسي الوشيك تحت رعاية الأمم المتحدة، والذي كان يهدف إلى استبدال حكومة الوفاق الوطني، أصبح رئيس الوزراء السراج أكثر يأسًا. فقد سعى إلى الحصول على دعم الجماعات المتمركزة في طرابلس ضد باشاغا المنحدر من مصراتة، الذي كان يضع منصب الرئاسة نصب عينيه. كان باشاغا قد بنى حملته الانتخابية على وعد بإجراء إصلاحات أمنية وتفكيك منظومة طرابلس ومكافحة جماعات تهريب البشر غرب ليبيا.[49] وفي خطوة موفقة للغاية، جمع غنيوة الشخصيات التي استهدفها باشاغا تحت مظلة واحدة، وأقنع السراج بتأسيس جماعة مسلحة جديدة أطلق عليها اسم "جهاز دعم الاستقرار" تحت مظلة المجلس الرئاسي (الوسط، 2021). بالنسبة للسراج، تمثّل المبرر المنطقي ببساطة بتأمين دعم غنيوة والجماعات الأخرى من أجل إحباط محاولات باشاغا لاستبداله. أما غنيوة، فقد وجد في جهاز دعم الاستقرار وسيلةً لإعادة توحيد النفوذ وتغيير شكله واستعراضه.

## دور جهاز دعم الاستقرار في صنع التغيير السياسي

كان تأسيس جهاز دعم الاستقرار ككيان شبه مستقل تحت مظلة المجلس الرئاسي بمثابة نعمة لغنيوة. فالجهاز لم يكن خاضعًا لسلطة أي وزارة، كما أن الرقابة المحدودة والضعف الذي يعاني منه المجلس الرئاسي أتاح لغنيوة إمكانية الحصول على التمويل دون قيود. وجعلت الصلاحيات المبهمة التي يتمتع بها جهاز دعم الاستقرار من السهل استغلال الفرص لتوسيع نطاق النفوذ. ففي المرسوم الأول لجهاز دعم الاستقرار، كان من بين نواب غنيوة أيوب بوراس من كتيبة ثوار طرابلس، وحسن بوزريبة من مدينة الزاوية الساحلية، وموسى مسموس من القوة الوطنية المتحركة في جنزور.[50] وقد جعل هذا النفوذ الواضح من التحالف قوة لا يستهان بها. بالإضافة إلى ذلك، أقنع غنيوة السراج بتعيين حليفه من ككلة لطفي الحراري نائبًا لرئيس جهاز الأمن الداخلي في أيلول/ سبتمبر 2020.[51] كما استفاد من نفوذه على آمر منطقة طرابلس العسكرية المرتبط بالرباعي، عبد الباسط مروان، لإنشاء وحدته الخاصة التابعة لوزارة الدفاع.[52] وتأسست الجماعة المرتبطة بغنيوة رسميًا في تموز/ يوليو 2020، وأطلق عليها اسم الكتيبة 22 مشاة، وتم مدّها بعناصر من الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم، وتزويدها بالأسلحة الثقيلة – بما في ذلك الدبابات والمدافع – التي استحوذ عليها غنيوة من الإمدادات المخصصة لمواجهة هجوم حفتر.[53]

فشل رهان السراج للبقاء في السلطة عبر تمكين الميليشيات المتمركزة في طرابلس، إلا أن مجموعة من المرشحين الطامحين لشغل منصب رئاسة الوزراء والمشاركين في ملتقى الحوار السياسي الليبي[54] الذي تنسّقه الأمم المتحدة حاولوا خطب ود غنيوة. ومن الواضح أن تأسيس جهاز دعم الاستقرار شكّل نقطة تحوّل في مستويات التأثير السياسي الذي يتمتّع به غنيوة وأسلوب عمله. وفور تعيين عبدالحميد الدبيبة رئيساً للوزراء في حكومة الوحدة الوطنية عبر تصويت ملتقى الحوار السياسي الليبي، تفاوض مباشرةً بشأن وصوله إلى طرابلس مع غنيوة في آذار/ مارس 2021، متعهدًا بعدم تهميش جهاز دعم الاستقرار.[55] كما استشار الدبيبة غنيوة حول تشكيل الحكومة الجديدة وبارك رئيس جهاز دعم الاستقرار تعيين خالد مازن وزيرًا للداخلية.[56] كان دعم تعيين شخصية ضعيفة على رأس وزارة حيوية خيارًا متعمداً لغنيوة، الذي استغل ضعف مازن مقدماً للوزير الحماية الشخصية مقابل التمتّع بالنفوذ في وزارته.[57] مع تحويل معظم وحدات الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم المرتبطة بالوزارة إلى وحدات تابعة لجهاز دعم الاستقرار، حافظ غنيوة على الرغم من ذلك على صلاته بوزارة الداخلية من خلال مازن.[58]

بعد تعزيز سيطرته على بلدية أبو سليم مرّة أخرى، لم تعد طموحات غنيوة محلية فحسب، بل أصبح مهتمًا باستلاب الدولة ويسعى إلى بسط نفوذه خارج حدود معقله في البلدية. وبعد تأجيل الانتخابات التي كان من المزمع إجراؤها في كانون الأول/ ديسمبر 2021 إلى أجل غير مسمى، وجد رئيس الوزراء الدبيبة نفسه في موقع ضعف.[59] كان باشاغا قد شكّل حكومةً موازيةً في شرق ليبيا في آذار/ مارس 2022 ويهدّد بدخول طرابلس (ICG, 2022). وسعى رئيس حكومة الوحدة الوطنية، المتّكل على دعم الميليشيات لتأمين حضوره في طرابلس، إلى ضمان دعم قائد جهاز دعم الاستقرار[60]. فعيّن حليف غنيوة، محمّد الخوجة – القائد الميداني السابق في صفوف الإدارة العامة للأمن

**خارطة 1** مناطق النفوذ قبل عام 2022

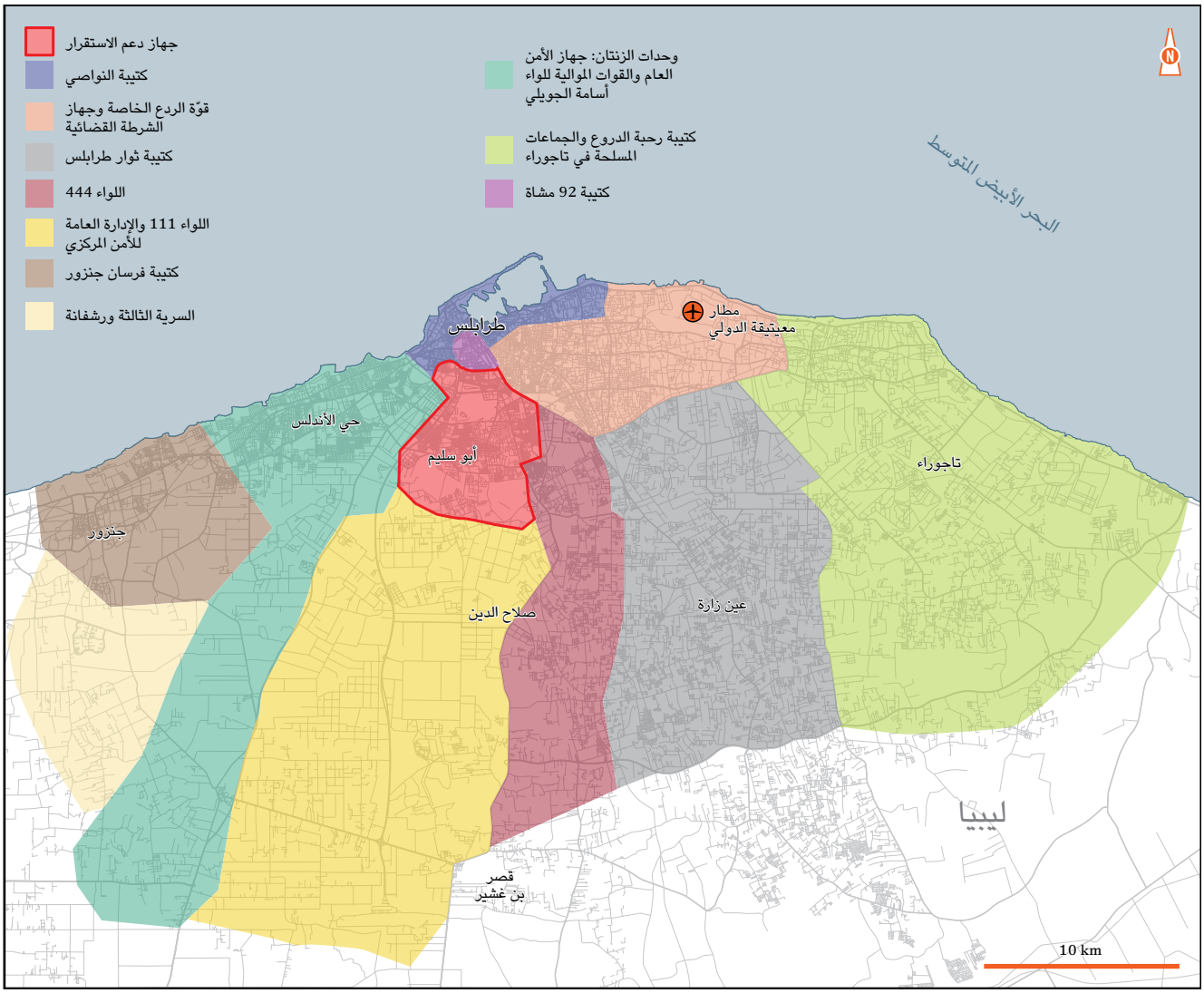


المصدر: المؤلف

المركزي فرع أبو سليم – على رأس جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية التابع لوزارة الداخلية في كانون الأول/ ديسمبر 2021 (عاجل فبراير، 2020؛ المجمع القانوني الليبي، 2021). في نيسان/ أبريل 2022، عيّن الدبيبة أسامة طليش – أحد رفاق غنيوة ونائبه في الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم – رئيساً لهيئة أمن المرافق والمنشآت التابعة لوزارة الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، أظهر الدبيبة دعمه لقائد جهاز دعم الاستقرار بالظهور معه علناً مرات عديدة في بلدية أبو سليم (حكومتنا، 2022؛ الواقع هكي، 2022).

وفي حين سعى باشاغا أيضًا للحصول على دعم غنيوة، إلا أنّه كان قد منح العديد من الحقائب الوزارية لحفتر وحلفائه في الزاوية ليضمن نجاح تقدّمه.[61] دعم غنيوة باشاغا بادئ الأمر، إلا أنه عاد فانقلب عليه عندما عيّن باشاغا عصام بوزريبة من الزاوية على رأس وزارة الداخلية. وطلب باشاغا أيضًا دعم كل من التاجوري، حليف غنيوة القديم، وكتيبة النواصي (Lacher, 2022).

علاوةً على ذلك، تسبّب باشاغا في إحداث شرخ في صفوف جهاز دعم الاستقرار بين غنيوة المنحاز إلى الدبيبة، ونائبيه القائدين بوراس وبوزريبة المنحازين إلى باشاغا.[62] واندلعت الأزمة عندما أظهر التاجوري، الذي كانت قواته المتواضعة آنذاك والمكونة من فلول كتيبة ثوار طرابلس التي وجدت مأوى لها في أراضي غنيوة، إشارات تدل على نيته تسهيل وصول باشاغا إلى طرابلس في أواخر آب/ أغسطس 2022.[63] في انعطافة للأحداث تذكرنا بما حدث عام 2014، انقلب جهاز دعم الاستقرار بقيادة غنيوة على التاجوري، وسحق وحداته (الجزيرة، 2022). وعلى غرار حقبة ما بعد الاتفاق السياسي الليبي، اندلعت الاشتباكات القصيرة ولكن الدامية التي تلت ذلك في العاصمة بين مؤيدي حكومة الوحدة الوطنية من جهة ومعارضيها من جهة أخرى. وقد حقق جهاز دعم الاستقرار وقوة الردع الخاصة، إلى جانب بعض الوحدات الموالية للدبيبة من مصراتة وكذلك جهاز الأمن العام في الزنتان بقيادة عماد الطرابلسي، الانتصار وطردوا جميع الجماعات الموالية لباشاغا من طرابلس بحلول أوائل أيلول/ سبتمبر[64] 2022. واستوعب جهاز دعم الاستقرار بقيادة غنيوة العديد من عناصر كتيبة ثوار طرابلس الذين اختاروا العاصمة بينما تم دمج أقلية من كوادر كتيبة النواصي في قوة الردع الخاصة[65]. ومما زاد الجرح إيلامًا عرض جهاز دعم الاستقرار التابع لغنيوة سيارة التاجوري المصفحة المصنوعة خصيصًا له أمام حديقة حيوان أبو سليم، مما أرسل رسالة لا لُبس فيها عن هوية الجهة المهيمنة، فالمنطقة لم تعد تخضع لهيمنة رباعي طرابلس (صحيفة العنوان الليبية، 2022).

أخفت السردية السائدة عن انتصار الدبيبة في اشتباكات آب/ أغسطس 2022 مدى نجاح الجماعات المسلحة في صنع التغيير السياسي بدلًا من التكيف معه. فخلافًا للترتيبات الأمنية التي تم التفاوض عليها –والتي يمكن القول إنها كانت مدعومة دوليًا– في حقبة ما بعد الاتفاق السياسي الليبي، أصبحت تحالفات الجماعات المسلحة

الآن هي المحدد الرئيسي للتغيير السياسي. فقد كان غنيوة، الذي أصبح مهيمنًا على بلدية أبو سليم والمناطق المجاورة لها، هو العنصر الذي حدد اصطفافه ملامح ليبيا المعاصرة. وقد وسّع الخباز الذي تحوّل إلى زعيم مؤثّر بشكل كبير جهاز دعم الاستقرار التابع له من خلال زيادة التجنيد في أبو سليم، بالإضافة إلى إنشاء فروع له في عدة مدن أخرى في غرب ليبيا.[66] وبرز جهاز دعم الاستقرار في ليبيا الآن كأحد الجهات الفاعلة المهيمنة في طرابلس بشكل عام، حيث تمتد شبكة حلفاء غنيوة وفروع الجهاز في ليبيا إلى عدة مؤسسات، بما في ذلك جهاز الأمن الداخلي وإدارات متعددة داخل وزارة الداخلية ووزارة الدفاع. كما أصبح تأثيره المباشر على السياسة علنيًا أيضًا، حيث برز كأحد أهم الأطراف الرئيسية للتفاوض على المسار السياسي في ليبيا؛ فعلى سبيل المثال، شاركت شبكة جهاز دعم الاستقرار التابعة له رسميًا في المفاوضات التي توسطت فيها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأجنبية في حوارات مع نظرائه في شرق ليبيا التابعين لحفتر وقيادته العامة (العربية، 2023؛ الوسط، 2022؛ 2023أ). حتى أن اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 – وهي هيئة مكونة من خمسة من كبار الضباط العسكريين الذين اختارتهم حكومة الوفاق الوطني وخمسة من كبار الضباط الموالين لحفتر – والتي أنشئت لدعم إصلاح قطاع الأمن الليبي، من بين أمور أخرى، منحت جهاز دعم الاستقرار جائزة في حزيران/ يونيو 2023 لإنجاح اجتماعها في طرابلس في فندق ريكسوس (وكالة الأنباء الليبية، 2023أ).

## الاقتصاد السياسي لجهاز دعم الاستقرار القابع في بلدية أبو سليم

تحوّل الاقتصاد السياسي لبلدية أبو سليم بشكل كبير على مر مراحل تطور جهاز دعم الاستقرار وتعزيز حضوره وظهوره في نهاية المطاف في صيغته الحالية. ولعل أبرز ما يسترعي الانتباه هو أن ملامح الاقتصاد السياسي المحلي لبلدية أبو سليم قد عكست إلى حد كبير تمدّد جماعة غنيوة وإحكامها السيطرة على المنطقة. فمع توسع الجهاز وهيمنته على البلدية، أحكم أيضًا قبضته على الأصول الاقتصادية ومؤسسات الدولة والبنية التحتية داخل المناطق الخاضعة له. ولا يمكن التقليل من أهمية الدور الرئيسي الذي يلعبه غنيوة كفرد في هذه المنظومة. بالإضافة إلى ذلك، شكّل تحوّل الإدارة العامة للأمن المركزي أبو سليم إلى جهاز دعم الاستقرار نقطة تحول بالنسبة إلى رأس المال الاقتصادي للجماعة واتساع نطاق استراتيجيات التمويل التي تتبعها. ومن موقعه كرئيس لجهاز دعم الاستقرار، فإن نفوذ غنيوة السياسي المتزايد وتوسّع شبكاته المتغلغلة في الدولة ضمنا له القدرة على التأثير في الاقتصادات السياسية خارج الحدود الجغرافية لمعقله في أبو سليم. ومع ذلك، فحتى هذه المكانة شبه الوطنية الجديدة التي اكتسبها حديثًا تم استغلالها لتصبح جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات تعزيز نفوذ الجماعة في بلدية أبو سليم في طرابلس.

## البدايات المتواضعة والتبعية

في الفترة التي أعقبت الثورة مباشرة، اعتمد غنيوة وجماعته المتواضعة التي تتخذ من بلدية أبو سليم مقرًا لها بشكل شبه كامل على تمويل الدولة. كما اعتمدوا بشكل كبير على الدعم العسكري من خلال المجلس العسكري المحلي برئاسة البركي.[67] كان تأمين الارتباط باللجنة الأمنية العليا عبر بشر علامة فارقة مهمة بالنسبة إلى الجماعة، إذ سمح لها بتوفير الرواتب

**خارطة 2** مناطق النفوذ، تشرين الثاني/ نوفمبر 2023

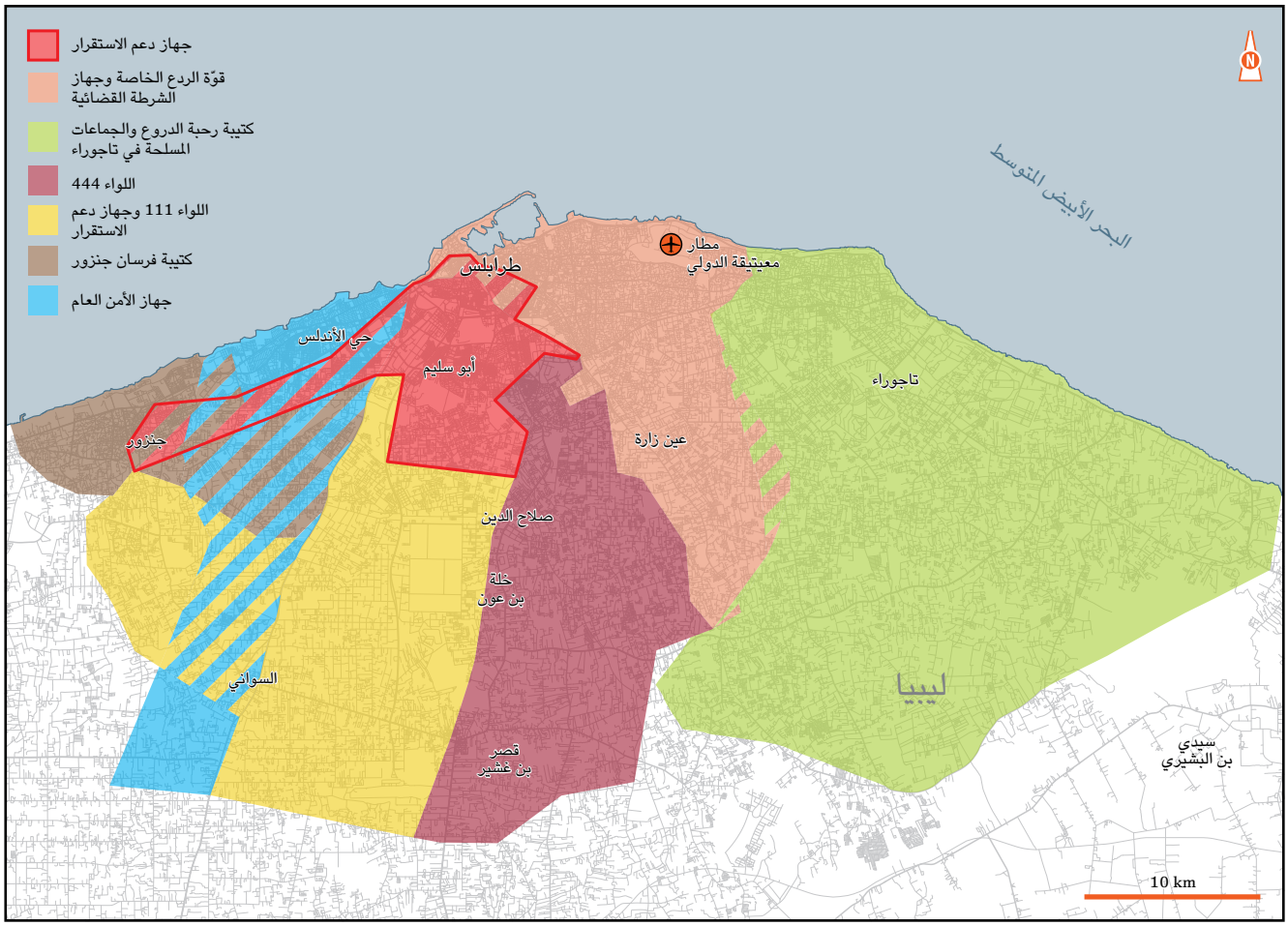


المصدر: المؤلف

الأساسية لعناصرها. أما تجهيزات الجماعة فكانت بسيطة، مكونة من غنائم حرب على شكل أسلحة خفيفة من مقر أم درمان الذي استولى عليه غنيوة في أبو سليم، بالإضافة إلى عدد قليل من الأسلحة التقنية والمدافع المضادة للطائرات التي زودت الجهاز بها اللجنة الأمنية العليا.[68] وبالمقارنة مع حضورها الجغرافي المحدود في أبو سليم وحجمها المتواضع، كانت جماعة غنيوة مجهزة تجهيزًا جيدًا. ومع ذلك، فقد كانت تفتقر إلى الشبكات السياسية والمؤسسية والاجتماعية للتوسّع، ولم يكن لها أي تأثير تقريباً على الاقتصاد السياسي في أبو سليم.

إلا أن ذلك تغيّر في سياق عملية فجر ليبيا وما أعقبها، مع بروز رباعي الميليشيات في طرابلس لاحقًا. خلال عهد حكومة الوفاق الوطني، سعى غنيوة إلى تحويل شرعيته الجديدة وتزايد حضوره العسكري إلى مصادر تمويل أكثر تنوعًا. وقد سمح له انتقاله الناجح من اللجنة الأمنية العليا إلى جهاز الأمن المركزي التابع لوزارة الداخلية بتأمين سلسلة من الرواتب لعناصره المجندين للتو من بين نازحي ككلة.[69] كما استفاد من تدفق الأسلحة الجديدة التي تم تزويده بها باعتبار الجهاز من بين الوحدات الوحيدة المتحالفة مع فجر ليبيا التي تم حشدها إلى ككلة.[70] ومع ذلك، فقد أدّت الإجراءات التقشفية التي فرضها مصرف ليبيا المركزي إلى توقّف التمويل المباشر من الدولة والذي كان يأتي على شكل رواتب (Lacher and al-Idrissi, 2018).

## الرباعي وفترة شهرة العسل

وكجزء من رباعي طرابلس، استغلت الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم نفوذها للاستفادة من الأزمة الاقتصادية في ليبيا. في الفترة الممتدة بين 2016 و2018، تأقلم رباعي طرابلس مع إجراءات التقشّف بالسعي للحصول على تمويل غير مباشر من الدولة عبر الإكراه أو التآمر مع المسؤولين الحكوميين لإصدار خطابات اعتماد للشركات المرتبطة بالرباعي لاستيراد السلع (الوسط، 2018أ). وتستورد هذه الشركات بالتالي أقل مما تصرّح عنه، أو لا تستورد أي سلع على الإطلاق، مستفيدةً من التفاوت المتزايد بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق السوداء بين الدينار الليبي والدولار الأمريكي (الوسط، 2016ب). على الرغم من استفادة غنيوة بشكل أقل من كتيبة ثوار طرابلس وكتيبة النواصي، إلا أن الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم التابعة له استفادت أيضًا من هذه العملية.[71] كما أن غنيوة هدّد واختطف عددًا من المسؤولين الحكوميين، والعديد منهم من ديوان المحاسبة للحد من الرقابة على هذه الممارسات.[72] وحوّلت الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم وصولها الفعلي إلى المصارف في البلدية إلى مصدر للدخل، مما سمح لها بالوصول إلى وسائل أخرى لتوليد الدخل – من بينها الخطط المربحة للسحب بالبطاقات الائتمانية التي أثرت المشاركين فيها عبر الاستفادة من التباين بين سعر الصرف الرسمي والسعر المتداول في السوق السوداء.[73] ومن ثم هناك خطط تمويل أخرى تقوم على تحويل شيكات المواطنين الذين يعانون من ضائقة مالية إلى سيولة نقدية مقابل رسوم كبيرة. ومع خشية المسؤولين المصرفيين من عمليات الخطف والابتزاز، أصبحت عمليات توفير الحماية مصدر دخل جديد للمجموعات المسلحة في طرابلس (Lacher and al-Idrissi, 2018). وعلى عكس الجماعات الأخرى التي تتخذ من طرابلس مقراً لها، والتي كانت تتقبل توظيف المسؤولين المصرفيين لعناصرها بشكل مستقل

**خارطة 3** توزيع الجماعات المسلّحة في طرابلس الكبرى (منذ آب/ أغسطس 2019)

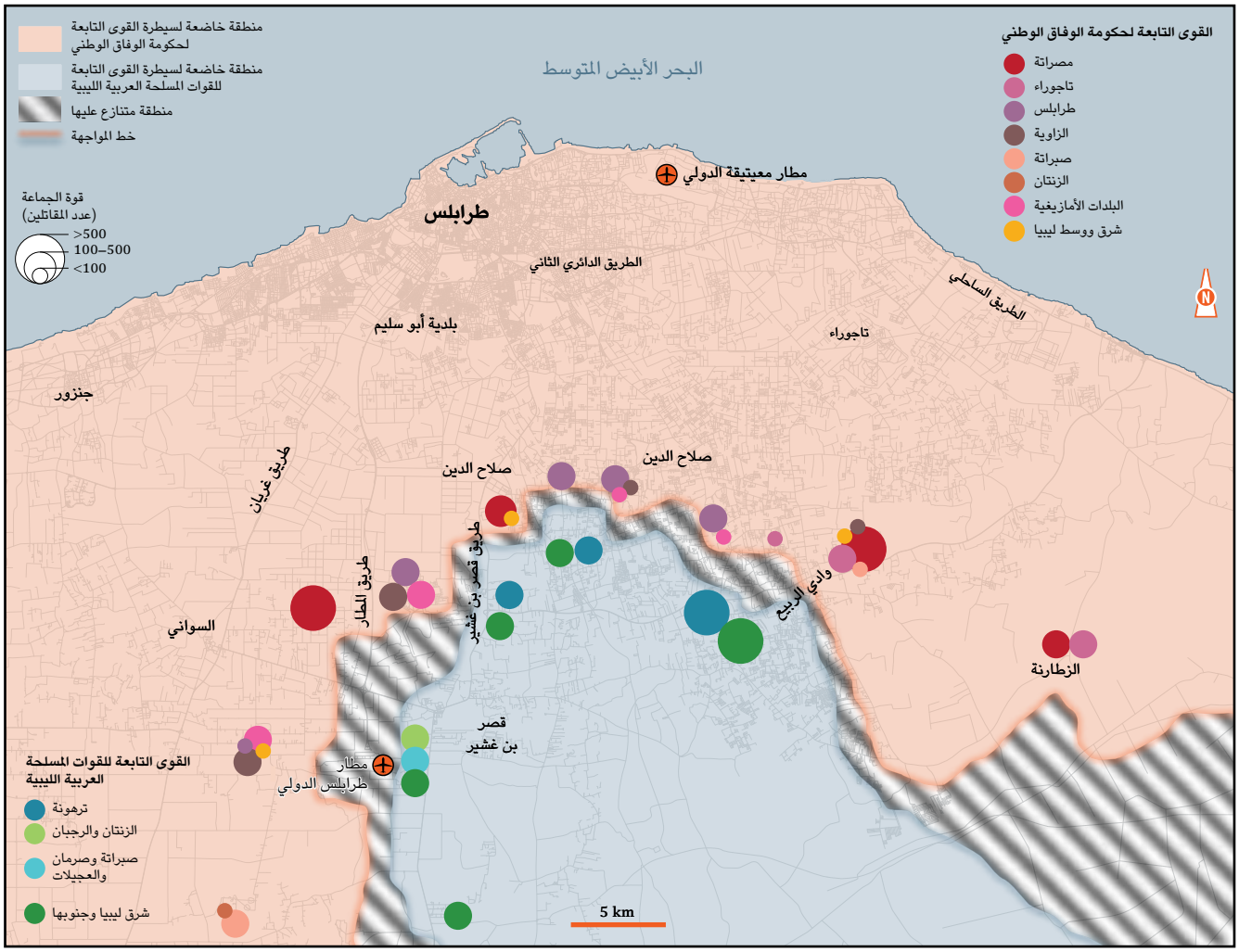


المصدر: ولفرام لاخر (مصدر بيانات الخريطة الأساسية: OpenStreetMap)

كـــ "حراس" في الفروع المحلية مقابل توفير الحماية، قام غنيوة بإضفاء الطابع المركزي على هذا التمويل.[74] ولتجنب إثراء عناصر الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم بشكل فردي، فقد طلب من المصارف النشطة في أبو سليم دفع مبالغ مقطوعة تُحوّل إلى حسابات يشرف عليها بشكل مستقل.[75]

وبدأت تدفقات التمويل الأهم للإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم مع إحكام الجماعة سيطرتها على أبو سليم والمناطق المجاورة له. كانت الجماعات الأخرى المتمركزة في طرابلس تسيطر على أراضٍ تضم العديد من مؤسسات الدولة أو الشركات أو منافذ الدخول أو البنية التحتية التي يمكن الاستفادة منها بسهولة للتغلغل في الدولة أو الحصول على إيرادات (الوسط، 2018ب). وعلى الرغم من كون أبو سليم بلديةً استراتيجيةً وتضم بعض الأصول، إلا أنها تفتقر إلى نفس الصفات. وبدلاً من ذلك، اختار غنيوة العمل على بناء نفوذ داخل البلدية المحلية، وكل ذلك بهدف قولبة الاقتصاد السياسي المحلي في أبو سليم.[76] وقد فرضت الإدارة العامة للأمن المركزي التابعة له ضرائب على رجال الأعمال المحليين والأسواق المحلية، وعلى رأسها سوق الملابس المحلي. كما سيطر غنيوة أيضًا على ساحة الخردة الاستراتيجية المحلية، وفرض ضرائب على جزء من أرباحها لصالح المجموعة.[77] وتم كذلك إرسال عناصر من الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم لمرافقة موظفي الشركة العامة للكهرباء وفرض دفع فواتير الكهرباء المتوجبة على الشركات وتفكيك وصلات الكهرباء غير القانونية (قوة الردع والتدخل المشتركة – منطقة أبو سليم الكبرى، 2017). وقد ساهمت الأموال التي جمعتها الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم في دعم توسّع الجماعة، ولكن تم تحويل جزء منها أيضًا بمساعدة المجلس البلدي في أبو سليم، وأعيد استثمارها في مشاريع التنمية المحلية.[78] وشمل ذلك، من بين أمور أخرى، صيانة وتعبيد الطرق في أبو سليم، فضلاً عن توفير المعدات للمستشفى المحلي. وقد عزز "صندوق أبو سليم الائتماني"،[79] الذي يسيطر عليه غنيوة بشكل منفرد تقريبًا، الشرعية الاجتماعية للقائد في البلدية.

وعلى عكس جماعات عديدة خارج طرابلس، لم تعتمد الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم بشكل كبير على الأنشطة غير المشروعة، مثل الوقود أو تهريب البشر أو الاتجار بالمخدرات لجمع الإيرادات. فقد كان جزء كبير من أموال الجماعة – ولا يزال – يتم تحصيله بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الدولة الليبية؛ ومع ذلك، ومع تحول إدارة الهجرة واحتجاز المهاجرين إلى مصدر ربح أكبر وبروزها سياسيًا كنتيجة ثانوية لأولويات السياسة الخارجية الأوروبية وتمويلها، سعت الجماعة إلى تحقيق أرباح من مركز احتجاز المهاجرين الذي يقع في نطاق المنطقة الخاضعة لسيطرتها. وفي حين تخضع معظم مراكز احتجاز المهاجرين لصلاحية جهاز مكافحة الهجرة الغير الشرعية، إلا أنه كان يتعامل بشكل عام مع الجماعات المسلحة التي تتحكّم بحكم الأمر الواقع بمراكز الاحتجاز هذه. كان هذا هو الحال في مركز احتجاز أبو سليم، حيث أصبحت سمعة عناصر الإدارة العامة للأمن المركزي داخل المركز سيئة بحلول عام 2020 بسبب إساءة معاملة المهاجرين وابتزازهم من أجل تحقيق الأرباح، فضلاً عن اختلاس مواد المساعدات الإنسانية الدولية المخصصة للمهاجرين المحتجزين في أبو سليم بهدف الربح (Johnstone and Naish, 2020; MSF, 2021).[80]

## التحصّن واستعراض النفوذ واستلاب الدولة

كان للتحول من الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم إلى جهاز دعم الاستقرار تأثير كبير على الاقتصاد السياسي في أبو سليم. إذ كانت البلدية وأصولها الاستراتيجية المختلفة تقع في ذلك الوقت تحت هيمنة الجماعة. وعلاوة على ذلك، أدى التدفق الجديد للتمويل الذي حصل عليه غنيوة بفعل التحاقه بالمجلس الرئاسي، إلى جانب النفوذ الهائل الذي تتمتع به الجماعة، إلى نشوء عامل جذب غير مسبوق لشباب أبو سليم للانضمام إلى جهاز دعم الاستقرار الذي تأسس حديثًا. ويعود الفضل في ذلك إلى شعبية غنيوة نفسه في البلدية، والتي اكتسبها على خلفية دوره المركزي في تشكيل الاقتصاد السياسي في أبو سليم على مر السنين. وقد استفاد جهاز دعم الاستقرار من هذه الشعبية بإطلاق جولات متعددة من التجنيد في السنوات التي تلت تأسيسه (وكالة الأنباء الليبية، 2022؛ جهاز دعم الاستقرار مكتب نسمة، 2022). وقد أدت جهود التجنيد هذه إلى عسكرة المجتمع نفسه داخل البلدية، حيث انضم العديد من شباب المنطقة المكتظة بالسكان والذين يفتقدون إلى الفرص إلى جهاز دعم الاستقرار.[81] وخلق الاعتماد على راتب جهاز دعم الاستقرار توافقًا بين المصالح المجتمعية لسكان أبو سليم ومصالح غنيوة، فقد أصبحوا يعتمدون على المجموعة وعلى ثراء قائدها. عمليًا، بنى غنيوة وجهاز دعم الاستقرار مجتمعًا وهويةً مشتركةً في أبو سليم قوامها الاعتمادية المشتركة. مكّنت عملية الهندسة الاجتماعية هذه القائد العسكري من ترسيخ مكانة جهاز دعم الاستقرار في المنطقة وصد أي تهديدات محتملة والتركيز على بسط النفوذ خارج حدودها.

وقد تُرجمت الأهمية السياسية المتزايدة لجهاز دعم الاستقرار وشبكته، إلى جانب اعتماد السلطة التنفيذية على دعمه، إلى قدرة على الحصول على مصادر تمويل جديدة أكثر تطورًا وتصميمها. على سبيل المثال، في شباط/ فبراير 2022، خصص رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة 132 مليون دينار ليبي (حوالي 27 مليون دولار أمريكي) لجهاز دعم الاستقرار، وذلك لضمان دعم رئيس الجهاز ضد منافسه، رئيس الوزراء باشاغا (Amnesty International, 2022).[82] استفاد غنيوة كثيرًا من هذه الأهمية السياسية المستجدة، وحاول توسيع مصادر تمويله وتنويعها، فضلاً عن تحقيق اختراقات في قطاعات كبيرة من الاقتصاد الليبي. وشمل ذلك قطاع الصحة الذي يهيمن عليه الآن بشكل غير مباشر في طرابلس. وخلال عام 2022، دبر جهاز دعم الاستقرار – بالتواطؤ مع جهاز الأمن الداخلي – عمليات اختطاف العديد من كبار موظفي المستشفيات والعيادات والمختبرات الطبية الكبيرة في طرابلس، واستبدالهم بأفراد موالين للمجموعة.[83] كما مارس غنيوة ضغوطًا أيضًا على حكومة الوحدة الوطنية ورئيس وزرائها وأجبرهم على إقالة رئيس جهاز الإمداد الطبي التابع للدولة، وتعيين أحد الموالين له بدلًا منه.[84] وقد سمح ذلك لجهاز دعم الاستقرار بتأسيس شبه احتكار لسلسلة توريد المعدات الطبية والأدوية المربحة المدعومة من الدولة والتي تتدفق الآن بشكل أساسي عبر شركات استيراد الأدوية والمعدات الطبية المرتبطة بالجهاز.[85]

بالإضافة إلى ذلك، فرض جهاز دعم الاستقرار نموذج تحصيل الضرائب خاصته على نطاق أوسع وأضفى عليه الطابع المؤسسي، وهو النموذج الذي كان يُطبّق سابقًا بالشراكة مع البلدية المحلية. وفي حين كانت الإتاوات المفروضة على المبيعات في ساحة الخردة المحلية والعمولات على فواتير الكهرباء المحلية لا تزال قائمة، إلا أن جهاز دعم الاستقرار أنشأ شركته الخاصة وهي شركة شمال أفريقيا للتنمية والاستثمار القابضة التي تتلقى الآن العائدات من الضرائب المحلية.[86] ويخدم إنشاء الشركة القابضة هدفًا مزدوجًا: تنويع مصادر التمويل التي يمكن لجهاز دعم الاستقرار الاستفادة منها واستعمال الشركة كواجهة تجارية رسمية للجهاز. ومن خلالها، يمكن للجماعة الاستفادة من شبكتها ونفوذها في مؤسسات الدولة والسلطة التنفيذية للتقدم لمناقصات العقود الحكومية وجمع التمويل. ولعل المثال الأكثر وضوحًا على مدى نفوذ الشركة هو تغلغلها الرسمي في قطاع الخدمات النفطية. ففي شباط/ فبراير 2023، ردّت المؤسسة الوطنية للنفط بالموافقة على رسالة بعث بها رئيس جهاز دعم الاستقرار والتي طالب فيها بتسجيل شركته القابضة وإدراجها رسمياً في المناقصات المتعلقة بالمشاريع والخدمات في قطاع النفط (نبض، 2023أ).

وكان طليش، تلميذ غنيوة الشاب من ككلة، قد أسّس بعد السيطرة على مصلحة أمن المرافق والمنشآت التابعة لوزارة الداخلية، أحد أكثر أنشطة الجهاز درًا للأرباح. إذ نجح قائد جهاز دعم الاستقرار وحليفه بالضغط على حكومة الوحدة الوطنية لفصل المصلحة عن الوزارة. بعد إعادة تسميتها بهيئة أمن المرافق والمنشآت، عمد رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية إلى إلحاقها بالسلطة التنفيذية (هيئة أمن المرافق والمنشآت، 2022أ). أعاد طليش بعد ذلك تحديد صلاحية هيئته التي حصلت مؤخرًا على استقلاليتها ووسّع نطاقها. وأصبحت الهيئة بذلك الجهة الوحيدة المسؤولة عن ضمان أمن عمليات نقل الأموال النقدية بين الفروع الرئيسية للمصرف المركزي وجميع المصارف التجارية العاملة في طرابلس، فضلاً عن كونها الجهاز الوحيد المسؤول عن تأمين خدمات الأمن

**خارطة 4** مواقع انتشار جهاز دعم الاستقرار وحلفائه وتوزّعهم

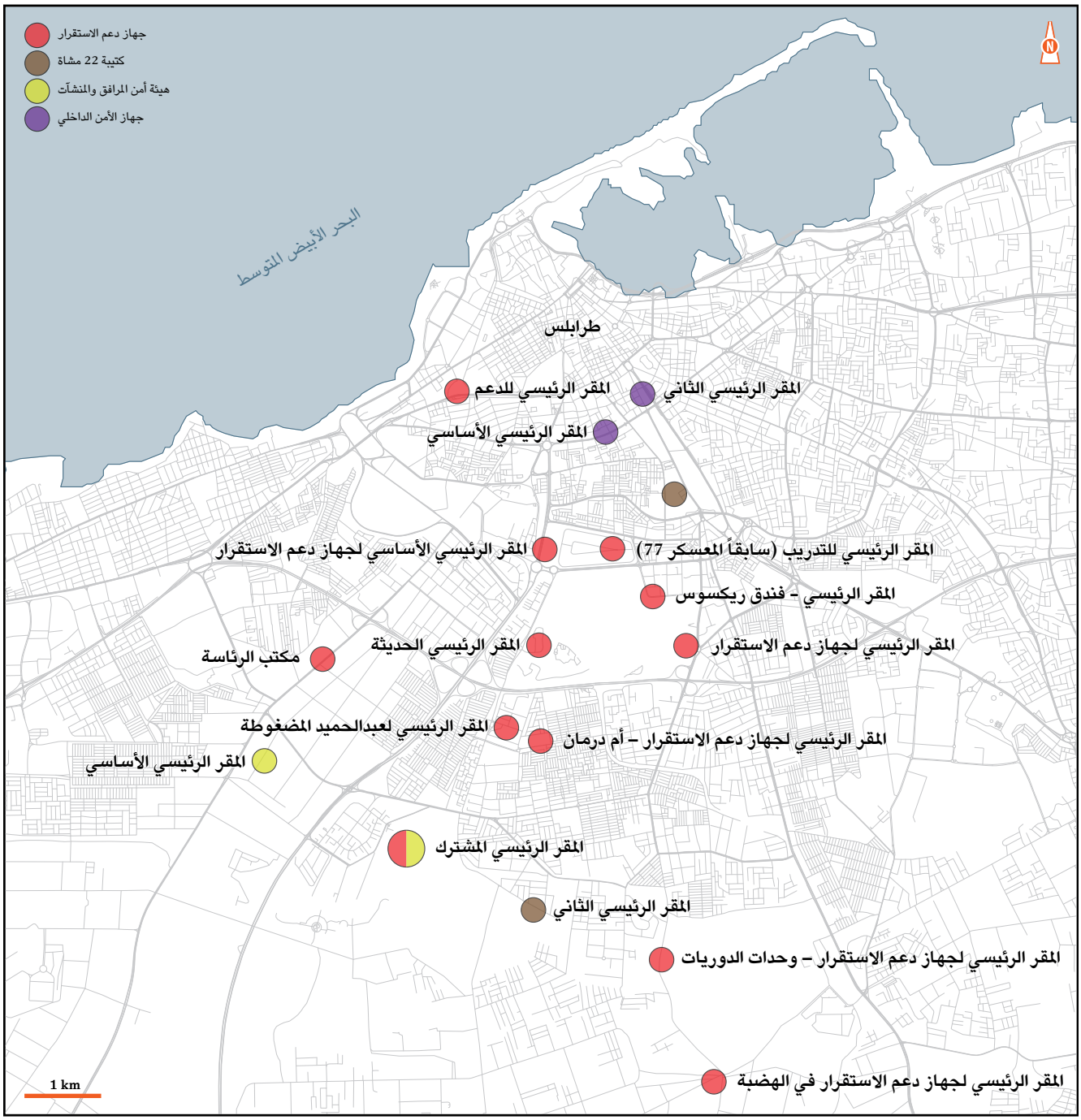


المصدر: المؤلف

في فروع المصارف التجارية في طرابلس.[87] إلى جانب السيطرة المطلقة على توفير السيولة النقدية، أصبح بوسع الهيئة أيضًا التصديق بشكل مستقل على العقود لتوفير خدمات الأمن في مواقع محددة. توسّط طليش بقوة لإبرام عقود مماثلة مع الشركات الأجنبية مثل دايو التي تنشط في غرب ليبيا. كما طلب الحصول على التدريب خلال اجتماعات مع السفراء الأجانب (هيئة أمن المرافق والمنشآت، 2022ب؛ 2023). بالإضافة إلى ذلك، تحرّك طليش بالاتفاق مع جهاز الأمن الداخلي وقوة الردع الخاصة للحد من نشاط شركات الأمن الخاصة في العاصمة (الوسط، 2023ب). وتمثّل الهدف المرجو من هذه الخطوة بإبرام العقود المربحة بالعملات الأجنبية مع السفارات والبعثات الدبلوماسية، والتي تقع مقارها بمعظمها في العاصمة.[88]

ساهم توسّع نطاق الانتشار الجغرافي لجهاز دعم الاستقرار ونفوذه المستجد على السلطة التنفيذية في تعزيز تأثيره وإبرازه في أبو سليم وخارج نطاق البلدية، وبالتالي توسيع نطاق آليات التمويل الموجودة مسبقًا. مثّل جهاز الأمن الداخلي التابع للحراري والكتيبة 22 التابعة لوزارة الداخلية هيكليات جديدة سمحت لعناصر جهاز دعم الاستقرار وشبكاته بالالتحاق بها لضمان الحصول على راتب، الأمر الذي سمح بتعزيز حضور الجهاز في أبو سليم. وبرز جهاز الأمن الداخلي التابع للحراري على وجه الخصوص كجزء محوري في أسلوب العمليات الذي اعتمده غنيوة في تعزيز توسّعه. يمتلك جهاز الأمن الداخلي باعتباره هيكلاً أمنيًا قمعيًا قسريًا من عهد القذافي، بصلاحيات واسعة تسمح له بالانخراط في مجموعة متنوعة من الأنشطة القمعية. ومنذ تولي الحراري مهام القيادة، اكتسب الجهاز سمعةً سيئة بسبب قمعه للمجتمع المدني، واستهدافه للناشطين السياسيين، وتدبيره لعمليات اعتقال غير قانونية. كما برز جهاز الأمن الداخلي أيضًا كأداة للتوسع في شرق ليبيا، حيث يقوم الحراري بتنسيق الاعتقالات التعسفية ونقل

السجناء بشكل متزايد مع فرع الجهاز في الشرق. كما اعتمد الخوجة، القائد الميداني في صفوف الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم الذي حشد قواته إلى جانب غنيوة لمواجهة هجوم حفتر على طرابلس،[89] على دعم هذا الأخير لضمان تعيينه على رأس جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية.[90] ويتيح ولاء الخوجة لغنيوة ممارسة تأثير غير مباشر على منظومة الهجرة في غرب ليبيا بشكل عام، خاصةً مع محورية دور جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في ملف إدارة الهجرة (Michael, Hinnant, and Brito, 2019). فعلى الرغم من أن تدفق الأموال التي يتم تحويلها من خلال جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية ليست في حد ذاتها مصدر تمويل لجهاز دعم الاستقرار، إلا أنها يمكن أن تؤثر في الاقتصاد السياسي وفي ثراء الجماعات الأخرى في غرب ليبيا، مما يحمي جهاز دعم الاستقرار من التهديدات الخارجية. ولكي تكتمل الصورة، أجرى رئيس جهاز دعم الاستقرار أيضًا اتصالات لإنشاء فروع بسيطة للجهاز في عدة مدن ليبية أخرى، مثل الخمس وغريان وجنزور ونالوت ونسمة وزوارة. وعلى الرغم من أن هذه الفروع لا تزال حتى الآن غير نشطة إلى حد كبير، إلا أن تأسيسها دليل على أن نفوذ غنيوة يمتد إلى ما هو أبعد من حدود أبو سليم.

## علاقة جهاز دعم الاستقرار بالمدنيين والسلطات

على غرار التحولات التي لحقت بالاقتصاد السياسي لبلدية أبو سليم، تغيرت علاقة الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم التي أصبحت تُعرف بجهاز دعم الاستقرار مع المدنيين والسلطات الوطنية مع مرور الوقت. وبالرغم من أن ترسيخ الجماعة لسلطتها على أبو سليم كان تدريجيًا، إلا أنه أصبح أسهل مع التعديلات التي أدخلت على أسلوب عمل الجهاز. فقد شهدت عمليات التجنيد التي اتبعها الجهاز وأساليبه وقيمه المعلنة وميله إلى استخدام العنف تحولًا مع مرور الوقت، بما يخدم الهدف النهائي المتمثل في الهيمنة على أبو سليم. كما تحوّل نفوذ قائد التنظيم إلى حد كبير، حيث أصبح يحظى بمكانة مرموقة في أبو سليم. أثّرت كل هذه التغييرات على علاقة جهاز دعم الاستقرار – وعلاقة رئيسه بشكل خاص – بالسلطات الوطنية. ومع ازدياد هيمنة الجهاز على أبو سليم، تعاظم نفوذه على الحكومات المتعاقبة. وبما أن جهاز دعم الاستقرار بات الآن أحد الطرفين الرئيسيين المهيمنين على العاصمة، فقد أصبحت هذه العلاقة غير متوازنة أكثر من أي وقت مضى، حيث تعتمد حكومة الوحدة الوطنية بشكل شبه كامل على دعم الجهاز في العاصمة.

## الانتهازية في اعتناق القيم وسرعة تغيير المواقف

استفاد غنيوة في تشكيل علاقات جماعته مع السلطة والمجتمع من عدة عناصر رئيسية أبرزها قيم الجهاز وسمعته. وغالبًا ما كان يتم التلويح بها والتخلي عنها بشكل انتهازي بناءً على التطورات الظرفية. ومع مرور الوقت، عرّفت جماعته نفسها ومهمتها بطرق مختلفة، وغالبًا ما كانت تستخدم أكثر التسميات ملاءمةً وتكيفًا مع الاتجاهات الحالية لدعم ترسيخ سيطرتها. فعلى سبيل المثال، لم تكن الشرعية الثورية مهمةً لهوية الجماعة سوى في الأيام الأولى التي أعقبت الثورة، عندما كان يُنظر إلى أبو سليم على أنه آخر "معاقل" نظام القذافي. كما شدّد غنيوة أيضًا على هذه الصبغة الثورية لكسب التأييد في ظل موجة الانشقاقات الأوسع على المستوى الوطني، كتلك التي شهدها المعسكر الثوري في سياق عملية فجر ليبيا. ومع ذلك، سرعان ما تم استبدال هذه الصبغة الثورية دون أدنى تردد بشعار مكافحة الجريمة وضبط الأمن في بداية عهد حكومة الوفاق الوطني. كما جرى تطوير مجموعة معقدة من الجهود للتواصل مع الجمهور والتعريف باستجابة الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم للتحديات الأمنية، مما مكّن غنيوة من كسب النفوذ السياسي والشرعية من خلال سلطات الدولة والدوائر المحلية في أبو سليم على حد سواء. وتغيرت الصبغة مرة أخرى بشكل انتهازي في الفترة السابقة للتغيير السياسي الذي حدث بعيد انتهاء هجوم حفتر على طرابلس. وقد ركزت جهود العلاقات العامة لحكومة الوحدة الوطنية منذ ذلك الحين بشكل أساسي على الاستقرار، وهي السردية التي يؤكد عليها أيضًا جهاز دعم الاستقرار في حملات العلاقات العامة الخاصة به (حكومتنا، 2021؛ جهاز دعم الاستقرار، 2023).

واعتمدت المجموعة لاكتساب الشرعية، من بين أدوات أخرى، على تعزيز ارتباطها المصمّم بعناية ببعض المكونات الأساسية المختارة. فبعض القادة البارزين المرتبطين بجهاز دعم الاستقرار وشبكته حتى يومنا هذا ينحدرون في الأصل من ككلة، بمن فيهم رئيس جهاز الأمن الداخلي لطفي الحراري، وكذلك طليش، رئيس هيئة أمن المرافق والمنشآت.[91] كما أن النواة الأساسية لجماعة غنيوة الثورية الأصلية كانت أيضًا من ككلة. لكن، ونظرًا إلى الأهمية السياسية-العسكرية المتواضعة لككلة من الناحية السياسية، فضلًا عن التنوّع الكبير الذي يتميز به أبو سليم، لم تصنّف جماعة غنيوة نفسها أبدًا كجماعة من ككلة. وبدلًا من ذلك، فضّل غنيوة تقديم جماعته على أنها جماعة من طرابلس، مشجعًا ومستفيدًا من الانطباع الإيجابي عن الجماعات التي تتخذ من طرابلس مقرًا لها مقابل تلك التي تنتمي إلى خارجها (مثل الجماعات التي تنتمي إلى مصراتة أو الزنتان). أما الخرق الوحيد لهذه القاعدة فحصل في سياق التعبئة لككلة حيث كان من المفيد عسكريًا لجماعة غنيوة التأكيد على جذورها في المدينة. وقد خدم ذلك الهدف المزدوج المتمثل ليس فقط في التأكيد على المصداقية الثورية للجماعة، بل أيضًا بناء نفوذها العسكري بفضل دعم تحالف فجر ليبيا. ومع انتهاء الصراع، سرعان ما عادت الجماعة إلى التأكيد على جذورها في طرابلس، مما يسلط الضوء على المرونة التي يتحلّى بها الجهاز في تحديد هويته.

## العنف والاستهانة باستخدام القمع

جرت الاستهانة إلى حد كبير بمدى استغلال غنيوة للعنف والخوف من القمع في ترسيخ سلطته. إذ رسم هذا الاستعداد الملموس لاستخدام العنف ملامح العلاقات مع المدنيين والسلطات المحلية والوطنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام القمع امتد أيضًا إلى داخل التراتبية الهرمية لجماعة غنيوة نفسها، مما بعث برسالة إلى المجتمعات المحلية والحلفاء والسلطات حول العواقب المحتملة لأي مساس بنفوذ غنيوة أو محاولة للحد منه.

بعض الأمثلة الأكثر تطرفًا على استعداد غنيوة لاستخدام العنف برزت في أوج فترة هيمنة الجماعة على بلدية أبو سليم. فخلال الاشتباكات المسلحة التي انخرطت فيها الجماعة بين عامي 2016 و2017 في أبو سليم والمناطق المجاورة لها، اكتسب اثنان من القادة الميدانيين في الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم شهرةً واسعة إذ كانا يشغلان منصب نائب رئيس الجهاز، وهما خيري الككلي المعروف بالحنكورة ومحمد المشاي الملقّب بـ "أبو عزة" (بوابة أفريقيا الاخبارية 2017؛ المرصد، 2016ب). وتصدر القائدان المشهد في مرحلة تطور الجماعة، واكتسبا بالتالي الشهرة في صفوف الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم على ضوء إنجازاتهما العسكرية. ومع اتساع نطاق انتشار الجماعة في منطقة أبو سليم الشاسعة، بات لدى هذين القائدين أيضًا عناصر ومقرات خاصة بهما – وهي ديناميكية فاقمت من حدة التوترات الداخلية مع غنيوة نفسه.[92] ويُضاف إلى ذلك واقع أن غنيوة كان أكبر سنًا نسبيًا ويفتقر إلى الخبرة القتالية التي راكمها الحنكورة وأبو عزّة.

وفي عام 2017، بلغت التوترات الداخلية ذروتها مع تجنيد الحنكورة لعناصره وتأمين انتماء منفصل من خلال الإدارة العامة لحماية البعثات الدبلوماسية التابعة لوزارة الداخلية وذلك بفضل التاجوري، قائد كتيبة ثوار طرابلس.[93] وبناءً على أوامر غنيوة، هاجم أبوعزّة مقر الحنكورة في حي الانتصار في طريق المطار، وطرده من محيط بلدية أبو سليم بشكل كامل.[94] واضطر الحنكورة الذي أقصاه غنيوة إلى اللجوء إلى كتيبة ثوار طرابلس، ليصبح أحد القادة الميدانيين فيها.[95]

ولقي أبو عزة، الرجل الثاني في الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم مصيرًا أكثر مأساويةً في تموز/يوليو من العام التالي. فبعد أن أحكم غنيوة سيطرته على أبو سليم، أصبح عازمًا على "تحصين قواته" وتحييد أي تهديد محتمل لجهوده الرامية إلى فرض سيطرته المركزية على عناصره.[96] وبعد أن اشتبه في أن كتيبة ثوار طرابلس – التي كانت في تلك الفترة الجماعة المسلحة المهيمنة من بين الرباعي في طرابلس – تسعى إلى تأييد تغيير داخلي في قيادة الإدارة العامة للأمن المركزي عبر دعم أبو عزّة، أصبح غنيوة في حالة تأهب قصوى. وفي نهاية المطاف تحرّك غنيوة ضد

ساعده الأيمن عسكريًا داخل أبو سليم. نُقل أبو عزة مصابًا إلى مستشفى أبو سليم، حيث قُتل لاحقًا (أخبار ليبيا، 2018). وبتصفية أقرب نوابه وأكثرهم موثوقية، وجّه غنيوة رسالةً إلى حلفائه وجميع عناصره مفادها أن الكل يمكن الاستغناء عنه.[97] وهذا ما يفسر جزئيًا الولاء الذي يكنّه العناصر لغنيوة حتى هذا اليوم.

ومن الأمثلة الأخرى على هيمنة غنيوة على أبو سليم ما جرى في آذار/ مارس 2021. فقد اختُطف شقيقه فتحي الككلي في أبو سليم ونُقل إلى ككلة على يد عنصرين سابقين ساخطين من عناصر الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم والمنحدرين من ككلة – أحمد بيالة وأيمن الأحول – اللذين كانا يقيمان أيضًا في أبو سليم.[98] وكان الهدف من ذلك الانتقام لاختطاف غنيوة لأحد أقارب بيالة، الذي كان قد أجبره على تسليم نفسه.[99] وفي إطار التفاوض على عملية التبادل، أمّن غنيوة عودة شقيقه لكنه سلّم جثة شقيق بيالة (شاهد، 2021). استعرض غنيوة سطوته أيضًا بتهجير عائلتي بيالة والأحول من أبو سليم بشكل دائم. بالإضافة إلى ذلك، وفي استعراض عنيف للقوة، أغلق جهاز دعم الاستقرار التابع لغنيوة الطريق الرئيسي في أبو سليم، وهدم ببطء منازل عائلتي بيالة والأحول على مدار أسبوع على مرأى من السكان المحليين.[100] وفي الوقت الذي امتدت فيه شبكة جهاز دعم الاستقرار لتشمل مؤسسات وفروع متعددة، عزز استعراض القوة هذا رسالته بأن استخدامه للعنف سيكون جارفًا ويشمل عائلات المنشقين.

لم يقتصر استخدام غنيوة للعنف كوسيلة لتعزيز سيطرته على التسلسل الهرمي الداخلي لمجموعته فحسب، بل امتد أيضاً إلى المجتمعات والسلطات المحلية. واشتهرت الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم في مرحلة تدعيم حضورها باختطاف المسؤولين وتعذيبهم للحصول على فدية أو للابتزاز أو لتأمين التعيينات داخل المؤسسات.[101] كما اشتهرت بلدية أبو سليم بكونها منطقة لا يمكن للسكان فيها تقديم بلاغات للشرطة تتعلق بأي عنصر تابع لغنيوة، مما يظهر بوضوح الحصانة التي يتمتع بها جهاز دعم الاستقرار التابع له والموالين له. بالإضافة إلى ذلك، ثمة أيضًا سجون سرية خاضعة لسيطرة جهاز دعم الاستقرار حيث يتم احتجاز السجناء بشكل تعسفي، ويشتبه في وجود سجن واحد على الأقل في محيط حديقة الحيوانات في طرابلس.[102] وقد تطورت منظومة القمع هذه مع التأسيس التدريجي لهيمنة جهاز دعم الاستقرار على أبو سليم. في الوقت الحالي، يتم استخدام أساليب القمع الموجه فقط لأن هيمنة جهاز دعم الاستقرار على أبو سليم دون منازع نتج عنها حالة من الاستقرار في المنطقة.

## الهندسة الاجتماعية والتنشئة

ومن بين الإستراتيجيات الأخرى التي دعمت البروز المتنامي لجهاز دعم الاستقرار هي استغلال غنيوة للتركيبة السكانية والهندسة الاجتماعية لتركيبة جماعته. وقد مكّن ذلك الجماعة من تعزيز سلطتها وتوسيع نطاقها وبرز جليًا في تنوّع عمليات التجنيد والاستراتيجيات التي انتهجها الجهاز مع مرور الوقت. أثر أسلوب العمل المتغير هذا على الشرعية الاجتماعية للجماعة وعلاقاتها بالمجتمعات المحلية، خاصة مع تجنيد جهاز دعم الاستقرار والإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم بشكل متزايد لشباب البلدية في صفوفهما، مما أدى إلى تقارب كبير في المصالح بين سكان أبو سليم وجهاز دعم الاستقرار. ومع ذلك، شهدت تركيبة الجماعة من حيث الأصل أو العمر تغيرات مع مرور الوقت.[103]

يعتبر تأثير النزاعات التي عاشتها الجماعة أحد العوامل التي لا يمكن إنكارها في تركيبتها الديموغرافية؛ ومع ذلك، هناك أيضًا عنصر التنشئة الاجتماعية المتعمدة. فالنواة الأولى التي شكلت كتيبة غنيوة التابعة للجنة الأمنية العليا في عام 2012 كانت تتألّف في الغالب من سكان بلدية أبو سليم الذين تعود جذورهم إلى ككلة. هذا البُعد المجتمعي للجماعة تم التعتيم عليه جزئيًا بسبب التنوع الهائل في التركيبة الديموغرافية لأبو سليم، بالإضافة إلى واقع أن أعضاء الكتيبة كانوا أيضًا من سكان أبو سليم منذ فترة طويلة. إلا أن تماسكهم كان أيضًا نتيجة ثانوية لمأسسة غنيوة لشبكته الاجتماعية الخاصة في بداية الثورة، حيث شكّل تنظيمه من مجموعة صغيرة من الأقارب الذين حشدهم إلى جانبه.

وقد تعزز البعد العرقي للجماعة بشكل أكبر، وإن لم يتم التأكيد عليه بشكل علني، في أعقاب عملية فجر ليبيا، مع تجنيد النازحين داخليًا من ككلة للانضمام إلى الجماعة. غير أن غنيوة وضع نفسه وجماعته شيئًا فشيئًا في موقع الوصي على أبو سليم. وقد خلق ذلك عامل جذب لسكان أبو سليم للانضمام إلى الجماعة، الأمر الذي ساعد في دعم توسّعها ومدّها بمجندين من البلدية. وكان هجوم حفتر على طرابلس في عام 2019 نقطة تحوّل أخرى دفعت العديد من الشباب بما في ذلك القاصرون للانضمام إلى صفوف قوات الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم، كما كانت تُعرف آنذاك، للدفاع عن البلدية.[104]

ساهم إنشاء جهاز دعم الاستقرار المموّل بسخاء، والعدد الكبير من شباب أبو سليم الذين نشأوا في ظل الصراع واسع النطاق والذين تم حشدهم للمشاركة فيه، في اتساع سيطرة غنيوة على أبو سليم. فقد كان لدى جهاز دعم الاستقرار الوسائل المالية والغطاء الشرعي لتجنيد العناصر غير النظاميين وحشدهم، مع الاستفادة أيضًا من شبكاته لتجنيد الأقارب والأصدقاء. وتلا ذلك جولات متعددة من التجنيد على نطاق واسع، جرى خلالها ضم مجندين صغار السن إلى صفوف جهاز دعم الاستقرار. خلقت هذه الديناميكية علاقةً تكافلية بين الجهاز والسكان المحليين – بما في ذلك عائلات عناصر جهاز دعم الاستقرار الذين أصبحوا يعتمدون في معيشتهم بشكل متزايد على الرواتب أو الأموال التي يصرفها الجهاز، وكذلك السكان الذين كانوا ينظرون إلى جهاز دعم الاستقرار على أنه يدافع عن جودة حياتهم.

## النفعية وعبادة الشخصيات والبروز السياسي

شكّل تبنّي غنيوة الاستراتيجي لأساليب عمل مختلفة، بالإضافة إلى قيام الجماعة بتوطيد علاقاتها مع أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين، عاملًا رئيسيًا في ترسيخ سلطة الجماعة المسلحة في أبو سليم وفي طرابلس. اعتمدت الجماعة في البداية على التكتيكات السرية وسعت إلى الحصول على دعم الدولة لتعزيز موقفها. ومع فشل الحكومات المتعاقبة في إعادة فرض درجة معينة من احتكار العنف، تكيفت الجماعة المسلحة تدريجيًا وتحولت من الاعتماد على الدولة إلى الاستفادة من قوتها الخاصة لكسب النفوذ على السلطة التنفيذية ومؤسساتها.

عزز البروز السياسي المتزايد لجهاز دعم الاستقرار، إلى جانب دوره في تحقيق الاستقرار في أبو سليم على الرغم من طابعه العسكري، من مكانة الجماعة ولكنه أوجد أيضًا نوعًا من عبادة الشخصية التي تحيط بغنيوة نفسه. إذ ساهمت أهمية غنيوة السياسية والعسكرية في تعزيز شرعيته، مما سمح للقائد في أن يصبح شخصية محورية – أشبه بأيقونة للطبقة الوسطى الدنيا في البلدية المكتظة بالسكان. وسمحت هذه الشرعية المتزايدة لجماعته بكسب ثقة السكان المحليين ودعمهم، مما عزز سلطة القائد داخل المجتمع. واستغلالًا للمشاعر الشعبية وحمّى كرة القدم الليبية، غالبًا ما يزور قائد الجماعة المسلحة علنًا مقر النادي الأهلي الشهير الذي يتخذ من أبو سليم مقرًا له، وهو أحد أكثر الأندية الليبية تتويجًا بالألقاب (Al-Sadawi, 2023; Al-Azaem, 2023). وفي حزيران/ يونيو من عام 2023، تم تعيين طليش المقرّب من غنيوة مديرًا عامًا للفريق (نبض، 2023ب). عُرف عن غنيوة أنه من المشجعين المتحمسين للنادي، علمًا بأن مقر النادي يقع على مرمى حجر من مقر جهاز دعم الاستقرار التابع له. وزادت أنشطة غنيوة الدعائية المؤثرة من شعبيته بين الشباب في أبو سليم على وجه الخصوص. وقد تجلى هذا الأمر بوضوح في أبو سليم مؤخرًا مع عودة غنيوة من رحلة الحج في تموز/ يوليو من عام 2023، حيث احتفل المقربون منه علنًا بعودته بالألعاب النارية في البلدية (فوكس ليبيا، 2023).

إلا أنه مع البروز السياسي المتزايد ظهرت تحديات أكثر تعقيدًا تتطلّب المعالجة فيما يتعلق بالصورة السياسية والعامة للجماعة. ومن أجل التعامل مع ديناميكيات السلطة والحكم المعقدة، وفي الوقت نفسه تمثيل مصالحه أمام أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، كوّن رئيس جهاز دعم الاستقرار فريقًا من المستشارين السياسيين الموثوق بهم لدعم عملية صنع القرار. ويضم الفريق مدير مكتب شؤون جهاز دعم الاستقرار، عبد السلام المسعودي، الذي كان أحد المقربين من غنيوة منذ تأسيس جماعته المسلحة (الجماهير، 2013؛ عين ليبيا، 2022). بالإضافة إلى المستشارين، طلب الجهاز أيضًا

"غنيوة" (جالسًا في الوسط مرتديًا قميصًا أبيضًا) يزور نادي الأهلي لكرة القدم الفائز بكأس ليبيا وكأس الدوري في تموز/ يوليو 2023.
المصدر: النادي الأهلي الليبي/فيسبوك

دعم شركات العلاقات العامة لتعزيز صورته العامة. وتُرجمت هذه الجهود في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 2023، حيث استضاف جهاز دعم الاستقرار بالشراكة مع المركز العربي الأوروبي لحقوق الإنسان والقانون الدولي والمنتدى الثقافي العربي البريطاني مؤتمرًا بعنوان "المؤتمر العلمي حول مكافحة الفساد لتدعيم الاستقرار". وشهد المؤتمر مشاركة مجموعة واسعة من النخب الليبية، بما في ذلك عضو في المجلس الرئاسي وممثلون كبار من مصرف ليبيا المركزي، وهو ما يدل على النفوذ السياسي الذي يتمتع به جهاز دعم الاستقرار (وكالة الأنباء الليبية، 2023ب).

ولم يمر هذا المزيج من النفوذ السياسي النفعية دون لفت الانتباه في المشهد السياسي-العسكري الليبي. ومن أهم نتائجه الجانبية الرئيسية بروز رئيس جهاز دعم الاستقرار وشركائه كمحاورين سياسيين مع أصحاب المصلحة الوطنيين والمنظمات الدولية والأمم المتحدة. وتعد هذه نقطة تحول محورية من نواحٍ عديدة في الحوكمة والأمن والمستقبل السياسي في ليبيا. ولعل الأكثر إثارة للدهشة في هذا التحوّل هو أن جهاز دعم الاستقرار استفاد في المقام الأول من السيطرة الميدانية في العاصمة – بدلًا من السيطرة على أي بنية تحتية حيوية – لبناء الشبكات التي حشد من خلالها كل هذا النفوذ.

## الخلاصة

مهّدت المسيرة المعقدة والمتعددة الأوجه لصعود جهاز دعم الاستقرار وهيمنته على أبو سليم الطريق أمام انخراطه في عمليات استلاب الدولة في طرابلس على مستويات غير مسبوقة. وقد سهّل ذلك مزيج من السلوكيات الشرسة والميل إلى المحسوبية من قبل غنيوة وجهاز دعم الاستقرار التابع له. لم يعد الجهاز بحاجة إلى ممارسة العنف للتفاوض على الترتيبات بين الجماعة المسلحة والسلطة التنفيذية، لأن شبكاته الواسعة داخل الدولة تربطه الآن بحكم الأمر الواقع بالنخب السياسية الليبية والقائمين على المؤسسات الأساسية في ليبيا، بالإضافة إلى القوى الأجنبية.

وفي حين كان لتفكك الرباعي ما بين عامي 2016 و2019 تأثيرٌ ملحوظٌ ساهم في تحقيق حالة من الاستقرار الأمني في طرابلس، إلا أن حجم الاستيلاء على الدولة، إلى جانب اتساع رقعة الأراضي التي تطالب بها الآن الجماعات المتبقية، يطرح تحديات كبيرة. إذ يقوم السلام الهش الحالي في العاصمة إلى حد كبير على تفاهمات غير رسمية وغير مضمونة بين الجماعات المتبقية في طرابلس. وقد أحكمت جميع الميليشيات في العاصمة الآن سيطرتها على المناطق المكتظة بالسكان وحصلت على أسلحة ثقيلة، مما يعني أن اندلاع نزاع داخلي سيؤدي إلى نزوح واسع النطاق وإلى إلحاق أضرار بالبنى الحضرية. ومما يزيد من احتمال نشوب مثل هذا الصراع هو عزوف حكومة الوحدة الوطنية عن بذل أي جهود مجدية لإصلاح القطاع الأمني، فضلًا عن استمرار المأزق السياسي – وهو ما يفضي بحد ذاته إلى المناورات في العاصمة والمناطق المجاورة لها. وفي حين أن إلحاق الهزيمة العسكرية بجهاز دعم الاستقرار في أبو سليم يعتبر حاليًا انتصارًا باهظ التكلفة بالنسبة إلى أي طرف فاعل نظرًا إلى الأضرار التي قد تلحق بالمدن والخسائر الناجمة عن النزوح نتيجة ذلك، إلا أن هذا المنطق قد يتغير مع مرور الوقت عندما يصبح الصراع الوسيلة الوحيدة المتاحة لخصوم جهاز دعم الاستقرار للتخفيف من نفوذ الجماعة. ومع ذلك، لن تكون المواجهة العسكرية حتى كافية لاقتلاع غنيوة وجهاز دعم الاستقرار من جذوره نظراً لسيطرة الجماعة على العوائد والتعيينات والوزارات الرئيسية.

وعلى عكس ما هو متوقع، فإن النمو المطرد لجهاز دعم الاستقرار سلاح ذو حدين بالنسبة إلى تماسك الجماعة وشبكتها. فقد سهّل احتكار غنيوة لموارد الجماعة واستخدامه المنفلت للقمع ضمن حدود جغرافية محدودة في السابق مركزية القيادة في الجهاز. وساعده في ذلك أيضًا حقيقة أن التنظيم السابق للجهاز، أي الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم، شكّل المظهر المؤسسي الوحيد لشبكة غنيوة. إن النمو الراهن لشبكة جهاز دعم الاستقرار، ولا سيما إنشاء فروع متعددة مستقلة مؤسسيًا، وسلاسل القيادة المنفصلة، واتساع نطاقه الجغرافي، وتنوع مصادر تمويله، تمثل جميعها تحديات جديدة لتماسك الجماعة. فالجهاز أكثر تنوعًا وأقل تجانسًا مما كانت عليه الإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم، ويضم قادةً يمكن أن تتباين مواقفهم مع مرور الوقت. والأهم من ذلك أنه حتى لو حافظت الجماعة على تماسكها، فإن جهودها المتزايدة للاستيلاء على الدولة ستصطدم في نهاية المطاف بمصالح اللاعبين الآخرين داخل العاصمة وخارجها، وهي دينامية قد تؤدي في نهاية المطاف إلى نشوب صراع محتمل.

إضافة إلى المخاوف الأمنية، فالمكانة السياسية البارزة التي يتمتع بها جهاز دعم الاستقرار وشرعية قائده تشكل تحديات سياسية. في السابق، جرت العادة على أن أي سلطة تنفيذية جديدة – سواء تم تشكيلها بالاتفاق أو من خلال الانتخابات – يجب أن تتفاوض مع غنيوة وجهازه حول نشاطها في العاصمة، مع تقديم بعض أشكال المحسوبية أو المكافآت المالية

كحوافز. غير أن هذا لم يعد الشرط الوحيد، لأن جهاز دعم الاستقرار ورئيسه يسعيان الآن إلى الاستحواذ على الدولة نفسها من خلال تأمين المناصب العليا والسيطرة على مؤسساتها دون قيود. وبالتالي، من المرجح أن تمكّن أي حكومة جديدة بشكل إضافي الجماعة وشبكتها التي تتخذ من أبو سليم مقرًا لها من الاستيلاء على الدولة. فضلًا عن ذلك، وعلى الرغم من أن الانتخابات المقترحة غير مرجحة في الوقت الراهن، إلا أن التصويت لن يساهم كثيرًا في الحد من نفوذ جهاز دعم الاستقرار. وقد قدم الجهاز بالفعل مرشحًا للانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر إجراؤها في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2021، وكشف علنًا عن طموحاته السياسية. ومن المرجح أن يفوز المرشحون الذين يؤيدهم جهاز دعم الاستقرار بمقاعد نيابية في حال إجراء انتخابات برلمانية أيضًا، ويرجع الفضل في ذلك جزئيًا إلى الشرعية التي تتمتع بها الجماعة وإمكاناتها المالية الضخمة. وعلى العموم، وبغض النظر عن المسار السياسي الذي ستسلكه ليبيا في المستقبل، من المرجح أن يحجز جهاز دعم الاستقرار لنفسه دورًا في مستقبل البلاد.

وبالرغم من عدم الإقرار بذلك علنًا، إلا أن العديد من صناع السياسات يجدون العزاء في الاستقرار الوهمي الحالي الذي وفّرته حكومة الوحدة الوطنية المدعومة بدورها من جهاز دعم الاستقرار. ولعل هذا أيضًا من الأسباب التي أدت إلى تراجع الزخم نحو الانتخابات بشكل كبير، في حين أعيد إحياء العديد من الصفقات القديمة والممارسات الاستبدادية التي تعود إلى عهد القذافي. ومع ذلك، فالأمل الضمني المتمثل في أن تشهد ليبيا ولادة نظام ديكتاتوري جديد هو مجرد وهم. ففي حين تمكنت حكومة الوحدة الوطنية، حتى الآن، من استرضاء جهاز دعم الاستقرار والجماعات المسلحة الأخرى ذات النفوذ في العاصمة من خلال المحسوبية وتوفير التمويل، إلا أن هذه الاستراتيجية مشروطة إلى حد كبير. فهي تعتمد بشكل مزدوج على ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى استمرارية إنتاجه وتصديره. ولا تتمتع حكومة الوحدة الوطنية بالقدرة على التحكّم بأي من هذين المتغيّرين، وكل منهما يؤثر بسهولة على السلام الداخلي الهش في العاصمة أو حتى خارجها. وكما يُظهر الماضي القريب في ليبيا، يمكن للمجموعات المسلحة أيضًا أن تتكيف مع فترات شح العائدات النفطية؛ إلا أن هذا يأتي على حساب الإمعان في تقويض الدولة والتلاعب بالاقتصاد، وبالتالي اتساع فجوة عدم المساواة. وبغض النظر عن العائد النفطي، ورغم صمود تحالف غنيوة والدبيبة، رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية الحالي، إلا أن ذلك يعود بشكل كبير إلى ثمن الفرصة البديلة بدلًا من الالتزام بالتحالف. وحتى في السيناريو غير المحتمل الذي يتوفّر فيه التمويل، فإن استمرار التحالف ليس مؤكدًا. وقد أظهرت شبكة جهاز دعم الاستقرار بالفعل ميلًا إلى تهميش النخب المهتمة بخدمة مصالحها الذاتية والتي تتنافس للحصول على دعم الجهاز، وتقاسم غنائم التعيينات بدلًا من ذلك بالتحاور مع الشبكات الأخرى.

كذلك، أدى النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة والعديد من الحكومات الغربية إلى تمكين جهاز دعم الاستقرار وشبكته (فضلًا عن الميليشيات الأخرى) بشكل إضافي. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن معظم الارتباطات مع هذه الشبكات غير مشروطة. كما أن إشراك عناصر الجماعات المسلحة في الحوارات السياسية عزّز من تأثيرهم في رسم مستقبل ليبيا. ومن نواحٍ عديدة، عزّز استمرار التعامل مع هذه الجماعات بحكم الأمر الواقع على الرغم من عدم وجود أي توجّه ذي مغزى من سيطرة هذه الشبكات واستحواذها على الدولة. وقد أدت هذه السياسة إلى تطبيع ترتيبات المنفعة المتبادلة بين قادة الميليشيات في ليبيا وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، وغالبًا ما كان يأتي ذلك على حساب استقرار البلاد على المدى الطويل. وفي ظل غياب الجهود الجادة المبذولة لتصحيح المسار، فإن آفاق طرابلس على المدى المتوسط تتجه إما إلى أن تصبح ساحة صراع مدمر بسبب تضعضع نموذج التعايش الحالي بين الجماعات المسلحة المتصارعة، أو أن تصبح مؤسسات الدولة والمؤسسات الأمنية ألعوبة في يد شبكات مثل جهاز دعم الاستقرار.

نظرًا لمدى تغلغل الجماعات المسلحة في الدولة، فالحلول ليست واضحة بأي حال من الأحوال. إذ حتى لو بذلت الجهود المستهدفة للحد من نفوذ جهاز دعم الاستقرار، فإن الجماعة لا يمكنها أن تتجاوز التحدي عسكريًا فحسب، بل بوسعها أيضًا أن تتحدى الحكومة سياسيًا من خلال إقامة تحالف خاص بها. وفي حين أن وجود الجماعة قد أدى دورًا في تحقيق الاستقرار في بلدية أبو سليم والمناطق المجاورة له، إلا أن الاتفاقات التي أبرمتها الجماعات المتمركزة في طرابلس للتعايش السلمي هشة ومحدودة زمنيًا. ويبدو أن حكومة الوحدة الوطنية ومجلسها الرئاسي قد تبنّيا نهج دفن الرؤوس في الرمال تجاه هذه القضايا، معترفين ضمنيًا بأنهما ليسا في وضع يسمح لهما بفرض أي رقابة أو سيطرة حقيقية على جهاز دعم الاستقرار في العاصمة. علاوةً على ذلك، لم تظهر أي من المؤسستين أي ميل حقيقي نحو إصلاح قطاع الأمن في العاصمة، أو التوسط في ترتيبات أمنية فعلية بين الجماعات في طرابلس. وبدلًا من ذلك، فضلتا الإسراف والنفعية والاستفادة من المحسوبية والحوافز المالية لاستقطاب الجماعات المتبقية في العاصمة.

كذلك فإن التعامل مع الاقتصاد السياسي للمجموعة يعتبر سياسةً محفوفةً بالتحديات. إذ سيتطلب أولًا تشخيصًا مناسبًا للمشكلة، وعلى الأخص الاعتراف باتساع شبكة الجماعة وتفرعاتها المتعددة. كما أنه يستلزم أيضًا اتباع نهج غير تقليدي وشامل لإصلاح قطاع الأمن، وهو نهجٌ يأخذ في الاعتبار المستويات المتقدمة من استلاب الدولة، وبالتالي ينظر إلى التدخلات على المستوى المؤسسي وكذلك الإصلاحات الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من جهود إصلاح قطاع الأمن. من الناحية العملية، سيتطلب استهداف الجانب المالي من أدوات النفوذ الحالية لجهاز دعم الاستقرار على الدولة التدقيق في مختلف أبواب الإنفاق ضمن ميزانيات وزارتي الداخلية والدفاع، فضلًا عن مخصصات المجلس الرئاسي وحكومة رئيس الوزراء ومصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية التابعة له.

وفي ظل غياب الإرادة السياسية المحلية والدولية للانتقال نحو مقاربات متكاملة، يمكن النظر في إيجاد حلول آنية ومؤقتة. ففي وضع مثالي، يمكن أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بهذه الحلول بدعم من الحكومات الغربية والقوى الإقليمية ذات النفوذ في ليبيا. وحتى هذه الحلول المحددة زمنيًا ستتطلب تحولًا كبيرًا في مخطط الوساطة الحالي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ففي الآونة الأخيرة، تعاملت بعثة الأمم المتحدة مع الجماعات المسلحة دون أي قيد أو شرط ودون أي اعتبار لتجاوزات هذه الجماعات أو أفعالها. وقد أدى ذلك إلى إشاعة مناخ من الإفلات من العقاب – وهو ما ينبغي على البعثة تصحيحه من خلال معايير محددة بشكل أفضل للتعامل مع الجماعات المسلحة. وبشكل منفصل، يتعين على البعثة أيضًا أن تسعى إلى طرح استراتيجية أساسية وأهداف نهائية لتعاملها مع الجهات الفاعلة المسلحة مثل جهاز دعم الاستقرار وغيرها. فتحوّل البعثة من جهة منظمة للاجتماعات إلى وسيط يحمل جدول أعمال من شأنه أن يسمح للبعثة باستعادة مصداقيتها. كما ينبغي أن يكون أحد أهداف انخراط الأمم المتحدة في طرابلس هو مناقشة الترتيبات الأمنية والتدخلات السياسية الأوسع نطاقًا التي من شأنها أن تحقق استقرار الوضع الأمني مع تمهيد الطريق نحو الإصلاح الشامل للمجموعات المسلحة على المدى الطويل، بما في ذلك جهاز دعم الاستقرار.

## ملاحظات

1 يشير مصطلح "التهجين" إلى المزج بين الأدوار المدنية بمسؤوليات القطاع الأمني، والتي تشمل توفير الأمن وكذلك الرقابة. في الممارسة العملية، تعمل المنظمات الأمنية التقليدية التابعة للدولة بالاشتراك مع مجموعة واسعة من الجماعات المسلحة غير المعترف بها رسميًا من قبل الدولة أو تعمل بصفة شبه رسمية. وعلى الرغم من أن بعض هذه الجماعات المسلحة تعارض الدولة، إلا أن بعضها الآخر يتعاون أو يعمل بالاشتراك مع القوات النظامية، مما يولد "بيئة هجينة".

2 مقابلة أجراها المؤلف مع مقيم في بلدية أبو سليم، في طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

3 تقع بلدة ككلة في جبل نفوسة

4 مقابلة مع أحد السكان المقيمين منذ فترة طويلة في أم درمان أجراها معه المؤلف في أبو سليم، طرابلس، في نيسان/ أبريل 2023.

5 مقابلة أجراها المؤلف مع عضو سابق في غرفة عمليات فجر عروس البحر، طرابلس، في نيسان/ أبريل 2023.

6 مقابلة أجراها المؤلف مع عضو سابق في غرفة عمليات فجر عروس البحر، طرابلس، في نيسان/ أبريل 2023.

7 مقابلة أجراها المؤلف مع شقيق منحدر من ككلة مقيم في بلدية أبو سليم ، وعنصر في كتيبة تابعة للجنة الأمنية العليا في أبو سليم، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

8 تُعرّف التعددية الأمنية هنا على أنها تعايش جهات فاعلة غير حكومية وشبه حكومية وحكومية متعددة ضمن حدود منطقة جغرافية مختارة.

9 مقابلة أجراها المؤلف مع عنصر سابق في المجلس العسكري أبو سليم، طرابلس، أيار/ مايو 2023.

10 مقابلة أجراها المؤلف مع عنصر سابق في المجلس العسكري أبو سليم، طرابلس، أيار/ مايو 2023.

11 مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع عنصر سابق في المجلس العسكري ببلدية سوق الجمعة، طرابلس، حزيران/ يونيو 2023.

12 مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع عنصر سابق في المجلس العسكري ببلدية سوق الجمعة، طرابلس، حزيران/ يونيو 2023.

13 مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع عنصر سابق في المجلس العسكري ببلدية سوق الجمعة، طرابلس، حزيران/ يونيو 2023.

14 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول سابق في المؤتمر الوطني العام، طرابلس، آذار/ مارس 2023.

15 بحلول ذلك الوقت، أصبحت التنظيمات المتوازية والجديدة في مرحلة ما بعد الثورة مرتبطة بشكل عام إما بالثوريين أو الإسلاميين. وفي حالة المجلس العسكري أبو سليم، فإن الخلفية الشخصية للبركي كعضو سابق في الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا قد زادت من هذا الاعتقاد.

16 مقابلة أجراها المؤلف مع مقيم في بلدية أبو سليم، اسطنبول، أيار/ مايو 2023.

17 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول سابق في المؤتمر الوطني العام، طرابلس، أيار/ مايو 2023.

18 مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي محلي ليبي ومقيم في بلدية أبو سليم، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

19 مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي محلي ليبي مقيم في بلدية أبو سليم، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

20 مقابلة أجراها المؤلف مع عنصر سابق في المجلس العسكري ببلدية سوق الجمعة، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

21 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول سابق في المؤتمر الوطني العام، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

22 مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي من الزنتان، إسطنبول، أيار/ مايو 2023.

23 مقابلة أجراها المؤلف مع مقيم في بلدية أبو سليم، إسطنبول، أيار/ مايو 2023.

24 مقابلة أجراها المؤلف مع مقيم في بلدية أبو سليم، إسطنبول، أيار/ مايو 2023.

25 مقابلة أجراها المؤلف مع مقيم في سوق الجمعة، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

26 مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع عنصر في المجلس العسكري مصراتة، شباط/ فبراير 2023.

27 مقابلة أجراها المؤلف مع مقيم في طرابلس منحدّر من ككلة، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

28 أنظر مقابلة أجرتها قناة الجزيرة مع لطفي الحراري (00:24)، وهو عضو سابق في كتيبة غنيوة التابعة للجنة الأمنية العليا والرئيس الحالي لجهاز الأمن الداخلي في طرابلس، وينحدر في الأصل من ككلة (الجزيرة، 2014د).

29 مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان بلدية أبو سليم، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

30 مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان بلدية أبو سليم، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

31 مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع أحد المنتسبين إلى المجلس العسكري مصراتة، شباط/ فبراير 2023.

32 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في وزارة الداخلية، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

33 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في وزارة الداخلية، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

34 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في وزارة الداخلية، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

35 مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع مسؤول سابق في وزارة الدفاع، آذار/ مارس 2023.

36 مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع مسؤول سابق في وزارة الدفاع، آذار/ مارس 2023.

37 مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان بلدية أبو سليم، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

38 مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي ليبي محلي مقيم في بلدية أبو سليم، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

39 مقابلة أجراها المؤلف مع عضو في المجلس العسكري في مصراتة، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

40 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول سابق في وزارة الدفاع، لم يُكشف عن موقعها، آذار/ مارس 2023.

41 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في وزارة الداخلية، لم يُكشف عن موقعها، أيار/ مايو 2023.

42 مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان بلدية أبو سليم، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

43 مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان بلدية أبو سليم، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

44 لم تنحز قوة الردع الخاصة على الفور إلى التحالف المؤيد للمجلس الرئاسي، لكن وحدة منفصلة انضمت في نهاية المطاف إلى التحالف في حزيران/ يونيو 2019.

45 مقابلة أجراها المؤلف مع مصدر سري، طرابلس، تموز/ يوليو 2019.

46 مقابلة أجراها المؤلف مع مصدر سري، طرابلس، تموز/ يوليو 2019.

47 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول دفاعي سابق، لم يُكشف عن موقعها، نيسان/ أبريل 2023.

48 وشمل ذلك، من بين أمور أخرى، وحدة 2020 التابعة لقوة الردع الخاصة التي أصبحت فيما بعد اللواء 444؛ وقوة مكافحة الإرهاب في مصراتة؛ واللواء 166؛ واللواء 111؛ ووحدات مختارة من الزاوية (بقيادة محمود بن رجب) والزنتان (بقيادة أسامة الجويلي).

49 مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع مسؤول سابق في حكومة الوفاق الوطني، شباط/ فبراير 2023.

50 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول سابق في وزارة الدفاع، لم يُكشف عن موقعها، نيسان/ أبريل 2023.

51 مقابلة هاتفية أجراها المؤلف عبر الهاتف مع مسؤول سابق في حكومة الوفاق الوطني، شباط/ فبراير 2023.

52 مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع صحفي ليبي، حزيران/ يونيو 2023. لاحظ أن الكتيبة 22 مشاة التي يقودها محمد الغراري، أحد مساعدي غنيوة أعيدت تسميتها باللواء 555 مشاة في كانون الثاني/ يناير 2024.

53 مقابلة أجراها المؤلف عبر الهاتف مع صحفي ليبي، حزيران/ يونيو 2023.

54 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في الاستخبارات الليبية، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

55 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في حكومة الوحدة الوطنية، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

56 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في حكومة الوحدة الوطنية، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

57 يقع منزل مازن في طرابلس في حي دمشق، أحد أحياء بلدية أبو سليم (مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان بلدية أبو سليم، نيسان/ أبريل 2023).

58 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في حكومة الوحدة الوطنية، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

59 كانت الانتخابات البرلمانية والرئاسية مرتقبة في كانون الأول/ ديسمبر 2021 كجزء من خارطة طريق ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي توسطت فيه الأمم المتحدة. غير أن هذه الانتخابات لم تتحقق قط بسبب المناورات السياسية بين النخب الليبية، وترشح شخصيات مثيرة للجدل مثل قائد القوات المسلحة العربية الليبية حفتر، ورئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، وسيف القذافي، نجل الديكتاتور الراحل معمر القذافي.

60 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في جهاز المخابرات الليبية، لم يُكشف عن موقعها، نيسان/ أبريل 2023.

61 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في جهاز المخابرات الليبية، لم يُكشف عن موقعها، نيسان/ أبريل 2023.

62 كان بوراس في ذلك الوقت قد غادَر جهاز دعم الاستقرار وعُيّن رئيسًا لجهاز الحرس الرئاسي. وجاء هذا القرار نتيجة فرض غنيوة سيطرته الكاملة على تدفق الأموال المتأتية من المجلس الرئاسي، ما أثار استياء كل من بوراس وبوزريبة. وعلى الرغم من أن الأخير بقي نائبًا لرئيس جهاز دعم الاستقرار، إلا أنه أسّس فرعًا منفصلًا لجهاز دعم الاستقرار تشرف عليه عائلة بوزريبة مباشرة في غرب طرابلس.

63 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في حكومة الوحدة الوطنية، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

64 مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي ليبي، اسطنبول، أيار/ مايو 2023.

65 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في وزارة الداخلية، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

66 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في حكومة الوحدة الوطنية، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023، ومسؤول في جهاز المخابرات الليبية، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023

67 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في وزارة الداخلية، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

68 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في وزارة الداخلية، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

69 مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان أبو سليم، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

70 مقابلة أجراها المؤلف مع عضو في المجلس العسكري مصراتة، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

71 مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي ليبي، اسطنبول، أيار/ مايو 2023.

72 مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي ليبي مقيم في بلدية أبو سليم، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

73 مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي ليبي مقيم في بلدية أبو سليم، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

74 مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان بلدية أبو سليم، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

75 مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع صحفي ليبي مقيم في بلدية أبو سليم، حزيران/ يونيو 2023.

76 مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع صحفي ليبي مقيم في بلدية أبو سليم، حزيران/ يونيو 2023.

77 مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان أبو سليم، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

78 مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع صحفي ليبي مقيم في بلدية أبو سليم، حزيران/ يونيو 2023.

79 مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي ليبي، اسطنبول، أيار/ مايو 2023.

80 في حين تم إغلاق مركز الاحتجاز هذا في 2020-2021 رسميًا بهدف الصيانة، إلا أن الإغلاق كان أيضًا بسبب السمعة السيئة التي اكتسبها المركز. ومع ذلك، أعيد فتح مركز الاحتجاز في عام 2022، بحضور وزيري الخارجية والداخلية في حكومة الوحدة الوطنية، وكذلك محمد الخوجة، رئيس جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية المرتبط بجهاز دعم الاستقرار.

81 مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان بلدية أبو سليم، لم يُكشف عن موقعها، أيار/ مايو 2023.

82 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في جهاز المخابرات الليبية، لم يُكشف عن موقعها، أيار/ مايو 2023.

83 مقابلة أجراها المؤلف مع طبيب، طرابلس، نيسان/ أبريل 2022، ومع أحد سكان أبو سليم، طرابلس، أيار/ مايو 2023. مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع صحفي ليبي، لم يُكشف عن موقعها، حزيران/ يونيو 2023.

84 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول كبير في حكومة الوحدة الوطنية، لم يُكشف عن موقعها، تموز/ يوليو 2023.

85 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول رفيع المستوى في حكومة الوحدة الوطنية، لم يُكشف عن موقعها، تموز/ يوليو 2023.

86 مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي ليبي، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023، ومع أحد سكان بلدية أبو سليم، لم يُكشف عن موقعها، أيار/ مايو 2023.

87 مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع صحفي ليبي، حزيران/ يونيو 2023.

88 مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع باحث محلي ليبي، أيار/ مايو 2023.

89 مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي ليبي، لم يُكشف عن موقعها، تموز/يوليو 2021.

90 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في وزارة الداخلية الليبية، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

91 مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع مسؤول رفيع المستوى في حكومة الوحدة الوطنية، تموز/ يوليو 2023.

92 مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان أبو سليم، لم يُكشف عن موقعها، أيار/ مايو 2023.

93 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في وزارة الداخلية الليبية، أيار/ مايو 2023، لم يُكشف عن موقعها، أيار/ مايو 2023.

94 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في وزارة الداخلية الليبية، لم يُكشف عن موقعها، أيار/ مايو 2023.

95 لم يواصل مهامه طويلاً، إذ اغتيل الحنكورة في الفترة التي سبقت هجوم حفتر في شباط/ فبراير 2019.

96 مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان أبو سليم، لم يُكشف عن موقعها، أيار/ مايو 2023.

97 مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي ليبي، اسطنبول، أيار/ مايو 2023.

98 مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان بلدية أبو سليم، اسطنبول، أيار/ مايو 2023.

99 مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان بلدية أبو سليم، اسطنبول، أيار/ مايو 2023.

100 مقابلة أجراها المؤلف مع أحد سكان بلدية أبو سليم، لم يُكشف عن موقعها، حزيران/ يونيو 2023.

101 مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع أحد سكان بلدية أبو سليم، آذار/ مارس 2023.

102 مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع أحد سكان بلدية أبو سليم، آذار/ مارس 2023.

103 مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي ليبي، طرابلس، نيسان/ أبريل 2023.

104 مقابلة أجراها المؤلف مع قائد ليبي في الخطوط الأمامية، طرابلس، تموز/ يوليو 2019.

## المراجع


بوابة إفريقيا الإخبارية. 2017. "انطلاق عملية ''فخر ليبيا'' في طرابلس لإسقاط حكومة الوفاق". 26 أيار/ مايو.

عاجل فبراير. 2020. "عاجل | القائد الميداني بقوة الدعم المركزي أبو سليم محمد الخوجة لفبراير: كبدنا مليشيات حفتر الإرهابية خسائر فادحة في الأرواح والعتاد بمشروع الهضبة، ونحافظ على تمركزاتنا". 29 آذار/ مارس.

العربية. 2023. "مصادر العربية: لقاء سري بالأردن بين الجيش الليبي وفصائل مسلحة". 9 كانون الثاني/ يناير.

العربي. 2014. "ليبيا : المؤتمر الوطني يؤيد عملية "فجر ليبيا". 25 آب/ أغسطس.

الجماهير. 2013. "الإفراج عن عبد السلام المسعودي نائب غنيوة الككلي من قبل الزنتان". 20 حزيران/ يونيو.

الجزيرة. 2013أ. "مظاهرة ضد المليشيات بطرابلس وقتيل شرق ليبيا". 22 تشرين الثاني/ نوفمبر.

—.2013 ب. "ليبيا: تنامي صراع المصالح الضيقة يهدد الكيان الهش". 25 آب/ أغسطس.

—.2014 أ. "الصواعق والقعقاع وتوازن الرعب بليبيا". 21 شباط/ فبراير.

—.2014 ب. "عملية فجر "ليبيا".23 آب/ أغسطس.

—.2014 ج. "ارتفاع قتلى الاشتباكات بمنطقة ككلة غربي ليبيا". 14 تشرين الأول/ أكتوبر.

—.2014 د. "ارتفاع عدد ضحايا الاشتباكات قرب مدينة ككلة بليبيا". يوتيوب، 14 تشرين الأول/ أكتوبر.

—.2017 . "كتيبة ليبية تخرج المحمودي والسنوسي من سجنهما". 28 أيار/ مايو.

—.2022 . "هدوء حذر في العاصمة الليبية بعد يوم دام والدبيبة يأمر باعتقال المتورطين". 28 آب/ أغسطس.

الجزيرة مباشر. 2013. "لقاء مع هاشم بشر رئيس اللجنة الأمنية العليا بطرابلس". يوتيوب، 9 كانون الثاني/ يناير.

المرصد. 2016أ. "إشتباكات جديدة بين قوات "حنكورة" و "طمطم" و "الحفيان" فى حي الاكواخ". 16 كانون الأول/ ديسمبر.

—.2016 ب. "فى عاصمة الرئاسي .. "حنكورة و طمطم" يشعلان ليل أبو سليم بالرصاص و قواذف الـ "آر بي جي"". 26 تشرين الأول/ أكتوبر.

المصري اليوم. 2015. "تضارب الأنباء حول إعلان «فجر ليبيا» موافقتها على وقف إطلاق النار بالبلاد". 7 كانون الثاني/ يناير.

الوسط. 2014أ . "بالصور: اشتباكات بمنطقة أبو سليم في طرابلس". 18 أيار/ مايو.

—.2014 ب. "كتائب الزنتان تسيطر على بلدة ككله". 24 تشرين الثاني/ نوفمبر.

—.2016 أ. "تقرير: أحداث طرابلس.. الطلاق الدامي بين حلفاء «فجر ليبيا»". 2 كانون الثاني/ ديسمبر.

—.2016 ب. "الدولار يسجل 5.1 دينارات بالسوق الموازية". 22 تشرين الأول/ أكتوبر.

—.2017 أ. "المجلس الرئاسي يعلن عن اتفاق يقضي بخروج جميع الكتائب من طرابلس خلال 30 يومًا". 16 آذار/ مارس.

—.2017 ب. "طرابلس تدفع ثمن الصراع على «طريق المطار»". 3 آذار/ مارس.

—.2017 ج. "تفجّر الوضع في «أبو سليم» المحور التقليدي لـ«حروب طرابلس»". 26 أيار/ مايو.

—.2018 أ. "على وقع الخلاف.. ما حقيقة فساد الاعتمادات المستندية؟". 5 كانون الثاني/ يناير.

—.2018 ب. "فريق الخبراء الأممي: «كتيبة النواصي» تتدخل في أنشطة المؤسسة الليبية للاستثمار". 15 أيلول/ سبتمبر.

—.2021 . "قرار من المجلس الرئاسي بإنشاء جهاز أمني جديد باسم «دعم الاستقرار»". 18 كانون الثاني/ يناير.

—. 2022. "عقيلة صالح ووفد من القيادة العامة وقادة مجموعات مسلحة بالمنطقة الغربية يزورون الرباط". 9 حزيران/ يونيو.

—.2023 أ. "اجتماع أمني رفيع المستوى في طرابلس لتوحيد الجهود من أجل تنظيم الانتخابات". 26 آذار/ مارس.

—.2023 ب. "شركة أمن كندية تؤكد اعتقال 7 من موظفيها في ليبيا". 27 نيسان/ أبريل.

الزعيم. 2023. "الحج غنيوة الككلي مشجّع الأهلي زار نادي الأهلي هذا المساء". تيكتوك، 19 تموز/ يوليو.

دويتشه فيله. 2014. "معارك في طرابلس واقتحام مقر المؤتمر الوطني". 18 أيار/ مايو.

—.2016 . "ليبيا: قتلى وجرحى في اشتباكات بين مجموعتين حليفتين". 24 حزيران/ يونيو.

عين ليبيا. 2022. "لقاء طرابلس الدولي – عقيد عبدالسلام المسعودي"، يوتيوب. 3 أيلول/ سبتمبر.

فوكس ليبيا. 2023. "لحظة وصول غنيوة واستقباله بالألعاب النارية في أبو سليم #طرابلس !!". فايسبوك، 18 تموز/ يوليو.

فرانس 24. 2011. "غالبية ليبيا في قبضة المعارضة ومكافأة مالية لمن يعتقل القذافي أو يقتله". 25 آب/ أغسطس.

—.2014 . "ميليشيات "فجر ليبيا" الإسلامية تعلن سيطرتها على مطار طرابلس الدولي". 23 آب/ أغسطس.

زنتاني حر. 2013. "غنيوة في مواجهة الزنتان". يوتيوب. 1 تموز/ يوليو.

هيئة أمن المرافق والمنشآت. 2022 أ. "عن الهيئة."

—.2022 ب. "تم عقد اجتماع تقابلي بمقر هيئة أمن المرافق والمنشآت". فايسبوك. 8 كانون الأول/ ديسمبر.

—.2023 . "التقى السيد رئيس الهيئة هذا اليوم الأربعاء الموافق 26/7/2023م بسفيرة المملكة المتحدة لدى ليبيا". فايسبوك. 26 تموز/ يوليو.

حكومتنا. 2021. "عبدالحميد الدبيبة: قطار عودة الحياة والتنمية والاستقرار انطلق في ليبيا ولا يمكن إيقافه". فايسبوك. 24 أيلول/ سبتمبر.

—.2022 . "الدبيبة يجري زيارة تفقدية لحديقة الحيوان في بلدية أبو سليم بطرابلس". يوتيوب. 13 آذار/ مارس.

حرب، أحمد. 2015. "ثوار أبو سليم بتاريخ 25\8\2011 يوم تحرير أبو سليم من بقايا المتطوعين والكتائب". يوتيوب. 10 تشرين الثاني/ نوفمبر.

هيومن رايتس ووتش، 2023أ. "ليبيا – مليشيات تقتل متظاهرين غير مسلحين". 17 تشرين الثاني/ نوفمبر.

قوة الردع والتدخل المشتركة – محور أبوسليم الكبرى. 2017. "فيديو نشرته صفحة تابعة للإدارة العامة للأمن المركزي فرع أبو سليم تظهر انتشار الجماعة مع موظفي الشركة العامة للكهرباء في ضبط المحال التجارية المخالفة وفرض سداد رسوم استهلاك الكهرباء". فايسبوك. 4 آب/ أغسطس.

وكالة الأنباء الليبية. 2013. "وزير الداخلية يصدر قرارا يقضي بنقل تبعية فروع اللجنة الأمنية العليا المؤقتة إلى مديريات الأمن الوطني الواقعة في نطاقها.". 7 آذار/ مارس.

—.2022 . "الإدارة العامة للتدريب بجهاز دعم الاستقرار تعلن فتح باب التسجيل في الدورة التدريبية المقرر انطلاقها مطلع أغسطس 2022". 19 تموز/ يوليو.

—.2023 أ. "اللجنة العسكرية (5+5) تكرم جهاز دعم الاستقرار". 15 حزيران/ يونيو.

—.2023 ب. "برعاية جهاز دعم الاستقرار: انطلاق فعاليات المؤتمر العلمي حول مكافحة الفساد لتدعيم الاستقرار". 15 تشرين الثاني/ نوفمبر.

المجمع القانوني الليبي. 2021. "قرار رقم 742 لسنة 2021 م بتعيين رئيس لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية". 22 كانون الأول/ ديسمبر.

تاريخ ليبيا. 2014. "المختار الأخضر المطار أفضل من الوزارة". 9 شباط/ فبراير.

أخبار ليبيا. 2018. "مقتل "بوعزة" في الاشتباكات مع مليشيات "غنيوة الككلي" بطرابلس". 14 حزيران/ يونيو.

صحيفة العنوان الليبية. 2022. "غنيوة يضع سيارة هيثم التاجوري بعد استيلائه عليها أمام مدخل حديقة الحيوان في أبو سليم". فايسبوك. 28 آب/ أغسطس.

قناة ليبيا الرسمية. 2020. "اكتشاف منزل بمنطقة مشروع الهضبة كان يستعمله مرتزقة فاغنر الروسية". يوتيوب. 23 حزيران/ يونيو.

المجلس المحلي الفيس بوكي لأحرار وحرائر ليبيا والعرب. 2013. "فيديو لحظة دخول مدرعات القعقاع الي أبو سليم وهروب اغنيوه الككلي". فايسبوك. 27 حزيران/ يونيو.

الشاهد. 2021. "احتدام صراع ميليشيات "غنيوة" و"شنابو" في طرابلس.. والنتيجة تصفية شاب دون ذنب". 18 آذار/ مارس.

باتريك ماركي وعزيز اليعقوبي. 2014. "في ليبيا.. مدينة تواجه الأخرى وكتيبة تواجه الثانية ودولة تواجه "إعصارا". 1 آب/ أغسطس.

نبض. 2023أ. "جهاز دعم الاستقرار برئاسة غنيوة الككلي، يؤسس شركة للعمل في مجال الخدمات النفطية". 6 شباط/ فبراير.

—.2023 ب. "نادي الأهلي #طرابلس يُقرر تعين أسامة طليش، مديرًا للكرة بالفريق الأول للنادي". 21 حزيران/ يونيو.

الواقع هكي. 2022. "عبدالحميد الدبيبة يهيج في أبو سليم رفقة غنيوة الككلي". يوتيوب. 7 آذار/ مارس.

جهاز دعم الاستقرار. 2023. "حملة واسعة ببلدية أبو سليم على شاغلي الفضاء العام". 1 أيار/ مايو.

جهاز دعم الاستقرار مكتب نسمة. 2022. "إعلان التجنيد". الفايسبوك. 24 تشرين الثاني/ نوفمبر.

Al-Sadawi. 2023. 'Video Depicting Ghaniwa Visiting al-Ahli Football Club.' TikTok. 19 July.

Amnesty International. 2022. 'Libya: Hold Stability Support Authority Militia Leaders to Account.' 4 May.

Badi, Emadeddin. 2020. Exploring Armed Groups in Libya: Perspectives on Security Sector Reform in a Hybrid Environment. Geneva: Geneva Centre for Security Sector Governance (DCAF).

—. 2021. 'To Advance Its Own Interests, Turkey Should Now Help Stabilize Libya.' War on the Rocks. 24 May.

Cousins, Michel. 2014. "We Have Captured Kikla" Claims Zintan.' Libya Herald. 11 October.

Eaton, Tim. 2023. Security Actors in Misrata, Zawiya and Zintan since 2011. Research Paper. London: Chatham House. December.

France 24, 2012. 'Libya's NTC Hand Power to New Assembly.' 8 August

Human Rights Watch, 2013b. 'Libya: Reject "Political Isolation Law"—Provisions for Exclusion Too Vague, Sweeping.' 4 May.

Ibrahim, Nader and Ilya Barabanov. 2021. 'The Lost Tablet and the Secret Documents: Clues Pointing to a Shadowy Russian Army.' BBC News. 11 August.

ICG (International Crisis Group). 2022. 'Reuniting Libya, Divided Once More.' 25 May.

IOM (International Organization for Migration). 2017. Internal Displacement in Libya: 2016 In Review. Displacement Tracking Matrix. Tripoli: IOM. 17 March.

Johnstone, Harry and Dominic Naish. 2020. Can Libya's Migrant-Detention System Be Reformed? Global Initiative against Transnational Organized Crime. 14 December.

Lacher, Wolfram. 2013. Fault Lines of the Revolution: Political Actors, Camps and Conflicts in the New Libya. Berlin: SWP (Stiftung Wissenschaft und Politik).

—. 2022. 'Libya's Escalating Power Struggle.' New Lines Magazine. 20 June.

—. 2023. 'Libya's New Order.' Sidecar. 26 January.

— and Alaa al-Idrissi. 2018. Capital of Militias: Tripoli's Armed Groups Capture the Libyan State. SANA Briefing Paper. Geneva: Small Arms Survey. June.

Malone, Barry. 2011. 'Gaddafi Gunmen, Govt Forces Clash in Libyan Capital.' Reuters. 14 October.

Megerisi, Tarek. 2019. 'Libya's Global Civil War.' European Council on Foreign Relations. 26 June.

—. 2020. 'It's Turkey's Libya Now.' European Council on Foreign Relations. 20 May.

Michael, Maggie, Lorie Hinnant, and Renata Brito. 2019. 'Making Misery Pay: Libya Militias Take EU Funds for Migrants.' Associated Press. 31 December.

MSF (Médecins Sans Frontières). 2021. 'Ongoing Violence against Detained Migrants Forces MSF to Suspend Tripoli Detention Centre Activities.' 22 June.

United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL). 2015. 'Libyan Political Agreement.' 17 December.

Wehrey, Frederic. 2012. 'Libya's Militia Menace.' Foreign Affairs. 12 July.

—. 2014. Ending Libya's Civil War: Reconciling Politics, Rebuilding Security. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace. 24 September.

# نبذة عن **مشروع تقييم الأمن في شمال أفريقيا**

**مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا (سانا)** هو مشروع متعدد السنوات يتبع لبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة، ويهدف إلى دعم العاملين على إيجاد بيئة أكثر أمنًا في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء. يُصدر المشروع بحوثًا وتحليلات راهنة ومدعَّمة بالأدلة حول توفر الأسلحة الصغيرة وتداولها، وديناميات الجماعات المسلحة الناشئة، وما يستتبعه ذلك من انعدام الأمن. ويُبرز البحث تداعيات النزاعات والثورات المسلحة في المنطقة على القضايا المتعلقة بالأمن.

يتلقى مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا تمويله المستمر من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية. وتلقى في السابق منحًا من وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية، ووزارة الخارجية الفدرالية السويسرية، ووزارة الخارجية الدنماركية، ووزارة الخارجية الألمانية، ووزارة الخارجية النرويجية، ووزارة الخارجية الأمريكية.

**للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع التالي: www.smallarmssurvey.org/sana**

**برنامج مسح الأسلحة الصغيرة** هو مركز للمعرفة التطبيقية، مُكرَّس لمنع الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والعنف المسلح والحد منهما. يعمل على توجيه السياسات والممارسات من خلال مزيج من البيانات والمعرفة القائمة على الأدلة والموارد والأدوات الموثوقة ومشورة الخبراء والتدريب، ومن خلال الجمع بين الممارسين وصانعي السياسات.

برنامج مسح الأسلحة الصغيرة هو برنامج مرتبط بمعهد جنيف للدراسات العليا، ومقره في سويسرا، ويضم فريقَ عملٍ دولي من ذوي الخبرة في الدراسات الأمنية، والعلوم السياسية، والقانون، والاقتصاد، ودراسات التنمية، وعلم الاجتماع، وعلم الجريمة، وإدارة البرامج وقواعد البيانات. ويتعاون البرنامج مع شبكة من الباحثين والممارسين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من 50 دولة.

يستطيع برنامج مسح الأسلحة الصغيرة القيامَ بأنشطته وإنتاج مخرجاته بفضل الدعم الأساسي وتمويل المشاريع. ويمكن الاطلاع على القائمة الكاملة للجهات المانحة والمشاريع الحالية على الموقع الإلكتروني لبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة.

**لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: www.smallarmssurvey.org.**

## بيانات الاتصال:


Small Arms Survey
Maison de la Paix
Chemin Eugène-Rigot 2E
1202 Geneva
Switzerland

هاتف +41 22 908 5777
بريد الكتروني info@smallarmssurvey.org



منشور صادر عن برنامج مسح الأسلحة الصغيرة/مشروع تقييم الأمن في شمال أفريقيا (سانا) بدعم من وزارة الخارجية الهولندية.


يمكنكم متابعة
برنامج مسح الأسلحة الصغيرة على

@SmallArmsSurvey

small arms survey

Security Assessment in North Africa

Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands